﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية

المجلة التربوية

* **

رؤية مقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر

إعداد

د/ منال أبو الفتوح قاسم عويضة

مدرس بقسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة سوهاج

المجلة التربوية . العدد التاسع والخمسون . مارس ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

مستخلص البحث

تحددت مشكلة البحث الحالي في محاولة الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه مجانية التعليم في المجتمع المصري، وتقديم رؤية مقترحة يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها من أجل الحفاظ على مجانية التعليم في مصر كحق من الحقوق التي كفلها الدستور المصري لأبنائه، وتحقيق العدل الاجتماعي، وسد الفجوة الاقتصادية والثقافية بين المواطنين في مختلف البيئات بالمجتمع المصري.

وبالتالي فقد هدف البحث إلى الوقوف علي الأصل التشريعي والقانوني لمجانية التعليم في مصر وبيان مدى أهمية تطبيقها في المجتمع المصري، والكشف عن أبرز التحديات التي تعوق تفعيل المجانية في مصر، ولتحقيق هذا الهدف مر البحث بمجموعة من الإجراءات، تمثلت في إعداد إطار نظري شمل ما يلى:

- الإطار العام للبحث.
- الأصل التشريعي والقانوني لمجانية التعليم في مصر، وأهمية تطبيقها في المجتمع المصري.
- أبرز التحديات التي تعوق تفعيل المجانية في مصر.
- تقديم رؤية مقترحة يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات التي تعوق تفعيل المجانية في مصر.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، وذلك في ضوء الإطار النظري والفلسفي الذى قامت بعرضه الباحثة، ومن أهمها:

- مبدأ مجانية التعليم في مصر يُعد من الدعائم الرئيسية لديمقراطية التعليم، وحق كفله الدستور لجميع المواطنين بدون تمييز أو تفرقة؛ ليتمتع الجميع بالحق في التعليم، والتي تتطلب منهم ضرورة التمسك بها، وعدم التفريط فيها، والحفاظ عليها.
- اهتمام الدولة والمجتمع المصري بأهمية الحفاظ علي التعليم المجاني لأبناء الشعب المصري رغم كثرة التحديات التي تحول دون توفيره بشكل صحيح علي أرض الواقع، ويتضح ذلك من خلال نصوص القوانين والدساتير المصرية التي أكدت علي مجانية التعليم.

- **تعدد أوجه القصور التي تُواجه نظام التعليم في مصر، والتي لا تحقق الهدف من مجانية التعليم علي النحو المنشود، ومن أهمها ارتفاع تكلفة التعليم، وتعدد أنظمة التعليم، وانتشار الدروس الخصوصية، ارتفاع كثافة الفصول، زيادة معدلات التسرب والرسوب من التعليم الأساسي، وتفاوت نسب الالتحاق بالمدارس العامة، وتحمل الأسر لكثير من نفقات التعليم والأعباء غير المنظورة.**
- **وجود العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تُواجه عملية إتاحة مجانية التعليم في مصر، والتي تتطلب بذل مزيد من الجهود لترجمة المواد التي تضمنها دستور مصر ٢٠١٤م إلى سياسات وتشريعات وخطط تُعزز التعليم المجاني في مصر، وتحافظ عليه، وتوفره لجميع أبناء الشعب المصري، وخاصة في ظل التحديات الكثيرة التي يُواجهها المجتمع المصري.**

وبناءً على ذلك قدّم البحث رؤية مقترحة يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات التي تعوق تفعيل المجانية في مصر.

A Proposed Vision to overcomee the Challenges to Free Education in Egypt

Dr. Manal Abu Elfetoh Kasem Ewaida
Lecturer of Education foundations (Faculty of Education- Sohag University)

Abstract

The present study is an attempt to highlight the main challenges to free education in the Egyptian society. It also aims to propose a vision to overcome these challenges to ensure free education as a constitutional right for citizens, achieve social justice, and bridge the economic and cultural gap among citizens in all environments of Egyptian society.

Therefore, the study investigates the legislative and legal origin of free education in Egypt, highlights the importance of its application to the society, and the main challenges to it.

It prepared a theoretical framework including:

- The general framework of the study.
- The legislative and legal origin of free education in Egypt and the importance of its application to society.
- The main challenges to free education in Egypt.
- Propose a vision to overcome these challenges to activating free education in Egypt.

Based on the theoretical and philosophical framework, the study concluded that:

- The principle of free education in Egypt is one of the main pillars of democratic education, right guaranteed by the Constitution to all citizens without discrimination or distinction, because everyone has the right to education, and which require them the need to stick to it, and not to alienate them and preserve them.
- The interest of the State and society of the importance of maintaining free education for Egyptian people, despite challenges to provide properly on the ground, seen through the Egyptian laws and constitutions texts which emphasized free education.
- Many deficiencies hindered the education system in Egypt for achieving free education as intended, including high educational fees, multiple educational systems, private tuition, high classroom density, high rates of drop out in basic education, varying proportions of enrollment in governmental schools, and family burden of many unforeseen expenses.
- Many economic, social, and educational challenges hindered free education in Egypt. Therefore, more efforts shall be exerted to transform the articles of the Egyptian Constitution-2014 into policies, legislation, and plans to promote, maintain, and provide free education for all Egyptian citizens.

Accordingly, the study presented proposed vision to confront the challenges that hinder the free activation in Egypt.

مقدمة

يحظى التعليم في أي مجتمع من المجتمعات بتقدير كبير، ويرجع ذلك للدور الذي يؤديه في إعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع، والقادرة علي تحقيق التقدم والرقي في مختلف مجالات المجتمع.

لذا يُعد التعليم في مصر قضية أمن قومي؛ باعتباره القاعدة التي ترتكز عليها في تحقيق مقومات أمنها القومي بجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، كما أنه يُعد استثمارًا في أغلى الثروات التي يملكها الوطن وهى الثروة البشرية، ووفقاً لذلك لم يعُد التعليم خدمة بل أصبح قضية أمن تستهدف تحقيق التنمية البشرية، وتستلزم توفير الاستثمارات اللازمة للتعليم من مصادرها الحكومية، ومن خلال المشاركة الشعبية، والجهود الذاتية (عوض توفيق عوض، نادية جمال الدين، ٢٠٠٢م: ٤٩٦).

فمهمة التعليم ف المقام الأول لابد أن تهدف إلى تنشئة مواطن قادر علي المساهمة الفعالة في تطوير وتقدم مجتمعه، وقادر علي ممارسة إنسانيته بكافة أبعادها والتواصل مع الآخر، إلى جانب قدرته علي إنتاج أسباب رفاهيته من خلال وعيه بذاته بوصفه عضوًا في مجتمع تتسع دوائره في النهاية لتشمل الإنسانية كافة (أحمد عبدالعليم، ٢٠٠٩م: ٩).

كما يُعد التعليم حق من الحقوق الثقافية للإنسان، وقد كفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبدونه لا يستطيع الإنسان مباشرة كافة حقوقه العامة أو أداء واجباته، وقد جاءت كفالة الدستور لحق التعليم انطلاقًا من أن التعليم يعتبر من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرًا، فهو أداتها الرئيسية في تنمية النشء، وإعداده لحياة أفضل، يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه لوطنه (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ٤٩٦).

والتعليم في مصر حق لكل مواطن قادر عليه وراغب فيه، كفله الدستور باعتباره أحد المداخل الأكثر فعالية وأهمية لتأكيد حقوق الإنسان، كما كفل الدستور مجانية التعليم في مؤسسات الدولة في جميع مراحله؛ وذلك لتحقيق العدل الاجتماعي وسد الفجوة الاقتصادية والثقافية بين المواطنين في مختلف البيئات الريفية والحضرية (أحمد عبدالرحمن عبداللطيف، ١٩٨٧م: ٧٩٦).

ومجانية التعليم ليست مجرد حق دستوري ناضل من أجله الإنسان عموماً، بل هي حق إنساني أيضاً أصبح يتوافر في غالبية الدول الرأسمالية حتي نهاية المرحلة الثانوية (حسان محمد حسان، ١٩٨٧م: ٤١٩).

وعليه فقد أوصت إحدى الدراسات بضرورة التأكيد علي مجانية التعليم المصري في جميع مراحله، وعدم المساس بها مراعاة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد بالمجتمع المصري (عبدالمعين سعدالدين هندي وآخران، ٢٠١٧م: ٤٥).

وفى ضوء ذلك يتضح أن مجانية التعليم حق من الحقوق التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع المصري، والتي تتطلب منهم ضرورة الحرص عليها والتمسك بها وعدم التفريط فيها، بالإضافة إلى ضرورة عمل السياسات التعليمية على الحفاظ عليها، والعمل علي تحقيقها، وتفعيلها بالشكل المطلوب لأبناء الشعب المصري.

وهو ما أشارت إليه إحدى الكتابات، حيث أكدت على ضرورة المحافظة على مجانية التعليم كحق تكفله الدولة لكل مواطنيها بحسب استعداداتهم وقدراتهم؛ ليحصلوا على أرقي الدرجات العلمية التي تسمح بها هذه الاستعدادات والقدرات (عبدالله شلبي، ٢٠١٤م: ٣٦١).

ومن ثمّ فإن التفكير في إلغاء مبدأ مجانية التعليم سيؤدى إلي حرمان الفرد من الالتحاق بالتعليم أو من مواصلته حتي آخر مراحله؛ بسبب فقره أو بسبب عدم توفر المؤسسات التعليمية القريبة من مكان إقامته، لذا فالتمسك بمبدأ مجانية التعليم الذى يكفله الدستور المصري يعني تأكيد حق المتعلم في الحصول علي تعليم بمستوي عالي من الجودة والتميز، بالاستناد إلى قدراته الفعلية وليس إمكاناته المالية.

ورغم هذه الأهمية لمبدأ مجانية التعليم إلا أن هناك العديد من التحديات التي تُواجه عملية إتاحة التعليم المجاني لكافة أبناء المجتمع المصري سواء علي المستوي الاقتصادي أو الاجتماعي أو التربوي، والتي تتطلب بذل الجهود من أجل مواجهتها والحفاظ علي مجانية التعليم لأبناء الشعب المصري كافة دون تمييز بينهم، وخاصة في ظل الفجوة الاقتصادية الهائلة التي أصبحت موجودة بين أفراد المجتمع المصري، ومن هنا نبعت فكرة البحث التي تدور حول رؤية مقترحة لمواجهة التحديات التي تحول دون تفعيل مبدأ مجانية التعليم بالمؤسسات التعليمية علي النحو المنشود.

مشكلة البحث

يُواجه المجتمع المصري في العصر الحالي العديد من التغيرات والتحديات، والتي كان لها انعكاسها على مختلف المجالات بالمجتمع، وبالأخص المجال التعليمي ومؤسسات التعليم المختلفة بمرحلة التعليم قبل الجامعي.

ويُمثل النظام التعليمي جزءًا من النظام المجتمعي الكلي، ويرجع اختلاف النظم التعليمية إلى اختلاف الظروف والخصائص الاجتماعية والحضارية لكل مجتمع، فلا يوجد إطار موحد أو نموذج واحد للأنظمة التعليمية، ونظرًا لتمايز الثقافات فإن الأنظمة التعليمية تتمايز فيما بينها، وتعبر عن حركة المجتمع الذي تنشأ فيه، وما يسوده من تيارات سياسية وأيديولوجية، وما يمر به من ظروف اقتصادية واجتماعية، وما توفر له من تراث حضاري وثقافي (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ١١٧).

وعملية إتاحة مجانية التعليم في مصر تأثرت بالعديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية، والتي كان لها انعكاس سلبي علي تفعيل مجانية التعليم في مصر علي النحو المنشود.

ولكفالة الحق في التعليم المجاني كما تنص عليه القوانين، ولضمان مبدأ عدم التمييز بين المواطنين (بوصفه مبدأ أصيل لكفالة المجتمع الديمقراطي)، وإتاحة فرص متساوية فيما بينهم لضمان تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالأسلوب الذي يضمن لهم فرصًا متساوية في الحياة الكريمة؛ ينبغي عند الحديث عن كفالة هذا الحق؛ إتاحته من ناحية، وضمان استمراريته من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي تُنفيه أوجه القصور المتعددة التي يُواجهها نظام التعليم في مصر، وفي مقدمتها ارتفاع تكلفة التعليم، وتعدد أنظمة التعليم؛ الأمر الذى يُخل بمبدأ عدم التمييز وضرورة تكافؤ الفرص (أحمد عبدالعليم، ٢٠٠٩م: ٧).

وواقع الأمر أن مجانية التعليم – كمبدأ دستوري– لابد لها من ضمانات حتي تتحقق كاملة، فكثافة الفصول بسبب قلة المباني المدرسية، وقصور الخدمات التعليمية، لا تحقق الهدف من مجانية التعليم بوصفها أسلوبًا لتمكين الفرد من التعليم، بالإضافة إلى انتشار آفة الدروس الخصوصية التي أرهقت الآباء بالمصروفات، الأمر الذى جعل المجانية شعاراً ناقص المضمون (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ١٩).

كما أن مجانية التعليم قد تحولت إلي كمين طبقي بفعل ما جري للتعليم من تدهور خلال فترة السبعينيات، حيث تقررت مجانية التعليم في الستينيات وفقًا لمبدأ أحقية أبناء مصر في التعليم بغير تمييز أو تمايز، إلا أن هذا التدهور أدي إلي ازدواج تعليمي؛ التعليم الأول هو تعليم الفقراء داخل المدارس حيث يتلقون الفتات، أما التعليم الثاني فهو تعليم الأغنياء الذي يتم من خلال الدروس الخصوصية، وهو ما أدي إلي جعل التعليم سلعة داخل سوق العرض والطلب، كما تمثل هذا التدهور في انتفاء المجانية، وتكدس الفصول، ونقص الإمكانات المادية والبشرية، وسوء الإدارة التعليمية، وعدم كفاءة المعلمين، إلى جانب ظهور التعليم الخاص والأجنبي، والذي أدي إلى ارتفاع أسعار التحاق التلاميذ به، وانصراف الوزارة إلي إنشاء مدارس حكومية مخالفة للدستور بمصروفات انبهاراً بكل ما هو أجنبي (عصام الدين على حسن هلال، ١٩٨٤م: ١٥٩).

وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه إحدى الدراسات، والتي ذكرت أن هناك بعض الظواهر السلبية التي طرأت علي المجانية المنصوص عليها دستوريًا خلال حقبتي السادات ومبارك، ومن أبرز هذه الظواهر الدروس الخصوصية التي انتشرت بصورة وبائية في مختلف مراحل التعليم الرسمي والخاص، ورغم وعود الحكومات المتعاقبة بالقضاء عليها إلا أن هذه الوعود لم تتحقق بل تأسست ظاهرة الدروس الخصوصية، واصبحت تُشكل شبكات مصالح ذات نفوذ في المجتمع المصري (عواطف عبدالرحمن، ٢٠١٤م: ٩٨).

وفي ضوء ذلك تري الباحثة أن مجانية التعليم في المجتمع المصري غير مفعلة بالشكل المنشود، رغم أنها حق من الحقوق التي كفلها الدستور المصري لأبنائه؛ ويرجع ذلك إلي انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بين ملايين الطلاب من الروضة وحتي الجامعة، وما يتم إنفاقه من أموال علي هذه الدروس، وتحمل كثير من الأسر المصرية عبء توفير تلك النفقات من أجل تعليم أبنائهم من خلال الدروس الخصوصية، وهذا يعني أن المجتمع لا يعرف من التعليم المجاني سوي اللفظ فقط، حيث أن أغلب الممارسات المتعلقة به ترتبط بالمقابل المادي.

وهذا يتفق مع ما أشارت إليه إحدى الدراسات، حيث ذكرت أن المتأمل لواقع التعليم قبل الجامعي المصري يجد مجموعة من المشكلات التي تكاد تعصف بمفهوم المجانية، بل وبتطبيقاتها الفعلية علي أرض الواقع، ومن أهم هذه المشكلات تنامي الفقر، وزيادة معدلات

التسرب من التعليم الأساسي، والتصاعد الخطير لظاهرة الدروس الخصوصية، وتفاوت نسب الالتحاق بالمدارس العامة، الفروق الجوهرية بين معدلات الإنفاق على التعليم في القري ونظيره في المدن، الطبقية التي ينظر من خلالها طلاب المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية العامة، وتحمل أولياء الأمور لنفقات التعليم التي تكاد تقترب معدلاتها مع ما تنفقه الدولة علي التعليم من ميزانيتها العامة (علي صالح جوهر، ميادة فوزي الباسل، ٢٠١٥م: ٣، ١٨).

ومن الجدير بالذكر أن تحمل أولياء الأمور لنفقات إضافية للتعليم غير التي تتحملها الدولة، لا تدخل ضمن تكاليف التعليم أو ضمن الميزانية العامة للتعليم، فما يصرفه الأفراد أو الهيئات الخاصة لا يدخل ضمن الاحصائيات الخاصة بمصروفات التعليم، وبالتالي فإن أي ميزانية للتعليم في أي بلد لا تمثل جملة المصروفات الحقيقية علي التعليم، وذلك لأن لكل دولة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، وهو ما يعني اختلاف نفقات التعليم من مجتمع لآخر إلي جانب اختلاف النفقات التي يتحملها الآباء في تعليم أبنائهم أيضًا (فيصل الراوي رفاعي طايع، ١٩٨٨م: ٩٩).

وهو ما حاولت إحدى الدراسات التوصل إليه من خلال محاولة تحليل المدى الذي يمكن للتعليم المجاني أن يقلل من خلاله عبء الأسر الخاص بالإنفاق علي التعليم، فهذا التحليل مهم في حملة السياسة الحكومية وذلك لتقليل الدعم من القطاعات الاجتماعية وتوفير التعليم المجاني المستهدف للفقراء من خلال توفير التعليم من قِبل الحكومة بحيث يتم إعفاؤهم من مخاطر الفقر بسبب ارتفاع مصروفات التعليم الخاص، وقد أوضح هذا التحليل أنه على الرغم من أن تكلفة التعليم من أولئك الذين يتلقون تعليماً مجانياً أقل من أولئك الذين يتلقون تعليماً مدفوعاً، لكن بالأرقام المطلقة، هناك إنفاق على التعليم من قبل الأسر وتلك النفقات على التعليم تتحملها جميع شرائح الإنفاق الاستهلاكي، لذلك حتى الأسر الفقيرة لديها نسبة من الإنفاق تذهب إلى التعليم في حين أن الطلاب لا يتلقون التعليم المجاني أو لا يحصلون عليه بحرية مطلقة، كما أظهر الإنفاق المتعلق بالحالة أن التعليم المجاني لا يعفي الأسرة المعيشية من دفعها رسوم دراسية، هذا إلي جانب وجود عناصر مهمة أخرى من الاستهلاك مثل الكتب والزي الرسمي، والأهم من ذلك الرسوم الدراسية الخاصة التي يستهلكها الطلاب في كل

الشرائح الرباعية والتي تدفعها الأسر (Ruchira Bhattacharya , 2012: 277-295).

وتختلف أوجه الإنفاق والأعباء غير المنظورة من مجتمع لآخر، بل وتختلف في المجتمع الواحد من حقبة تاريخية لأخري، وهذه الأعباء التي لابد من تحملها لمواصلة التعليم تعني أن المجانية القانونية للتعليم نسبية؛ أي تختلف فاعليتها باختلاف الأعباء والمصروفات غير المنظورة (إحسان الدمرداش وآخرون، ٢٠١٣م:١٩١، ١٦٣).

والمصروفات الإضافية تُشير إلي المصروفات التي يتحملها الآباء وأولياء الأمور، والتي لا تُحسب ضمن الميزانية العامة للتعليم، وهي كل ما يتحمله التلميذ من مصروفات وثمن الكتب وأجر المواصلات والزي المدرسي، والأدوات المدرسية، إضافة إلى ثمن الكتب والملخصات الخارجية، ومقابل الدروس الخصوصية والمجموعات الدراسية، والمصروف اليومي للتلميذ أثناء الدراسة (فيصل الراوي رفاعي طايع، ١٩٨٨م: ١٠٥).

ولذلك يدعو العديد من العلماء الدول إلى الالتزام بحق الطفل في أن يكون حُرًا، وذلك من خلال ضمان التعليم الابتدائي المجاني (الذى يشمل الرسوم الدراسية، وكذلك لا يفرض أي نوع من الرسوم على آباء الأطفال مثل رسوم الكتاب أو رسوم الزى المدرسي)، وبالتالي سيكون آباء الأطفال أكثر قدرة علي تحمل تكاليف المدرسة، وهو يمثل بدوره تدبيرًا وقائيًا قويًا للمحافظة علي الطفل في هذه السن المبكرة بعيدًا عن القتال أو الذهاب للعمل، كما ذكرت أنه من الأسباب الرئيسية التي تجعل الآباء يُرسلون أبنائهم إلى مدارس مختلفة هو أن معظم المدارس الحديثة لا توجد علي مسافة قريبة يمكن الوصول إليها بسهولة أو أنها مُكلّفة أو مزدحمة للغاية (Muedini, Fait Atli, 2010: 22-23).

كما أن المدارس الخاصة يمكن أن تسد الفجوات في النظام التعليمي في المناطق المهمشة، ولكنها قد تُولد آثارًا سلبية بالنسبة للإنصاف، ففي بعض الحالات قد يعني ذلك أن تضطر الأسر التي تُعاني من فقر مدقع في الأحياء الفقيرة للدفع نظير تعليم أطفالها، بينما يتوافر التعليم الحكومي المجاني لسكان المناطق الحضرية الأقل فقرًا (كيفين واتكينز وآخرون، ترجمة سيمون البستاني وآخرون، ٢٠١٠م: ١٩٦).

وكل هذه الظواهر السلبية التي انتشرت تمثل تحديات تقف حائلاً أمام إتاحة مجانية التعليم في المجتمع المصري بالشكل المنشود، حيث ترتب عليها تفريغ مجانية التعليم من مضمونها، وتحول التعليم من خدمة تُقدّم مجانًا إلى طلاب العلم المؤهلين والراغبين إلى سلعة لا يستطيع الإقدام على شرائها إلا الأغنياء القادرين (عواطف عبدالرحمن، ٢٠١٤م: ٩٩).

وهو ما ذكرته إحدى الدراسات، حيث أوضحت أنه هناك كثير من التحديات المتوقع أن تُواجه تفعيل متطلبات دعم مجانية التعليم المصري للعدالة التعليمية من أهمها عدم القناعة بمبادئ الحراك الاجتماعي التي من خلالها يتبوأ الأفراد المكانة اللائقة بهم في المجتمع، عجز الدولة عن توفير أبسط درجة من درجات العدالة التعليمية فيما يتعلق بعدالة الميزانية وعدالة الاستيعاب الكامل لكل من هم في سن الاستيعاب، واعتبار دعم الدولة للمجانية تهديد للتوجه الاستثماري في التعليم، الأمر الذى أدي إلي تعالي الأصوات المطالبة برفض المجانية حفاظًا على الاستثمار في مجال التعليم (علي صالح جوهر، ميادة فوزى الباسل، ٢٠١٥م: ١٩-٢٠).

وعليه، تتحدد مشكلة البحث في محاولة الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه مجانية التعليم في المجتمع المصري، وتقديم رؤية مقترحة يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها من أجل الحفاظ على مجانية التعليم في مصر كحق من الحقوق التي كفلها الدستور المصري لأبنائه، وتحقيق العدل الاجتماعي، وسد الفجوة الاقتصادية والثقافية بين المواطنين في مختلف البيئات بالمجتمع المصري.

أسئلة البحث

حاول البحث الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما أهم التحديات التى تواجه مجانية التعليم في المجتمع المصري؟، وما الرؤية المقترحة التي يُمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما الأصل التشريعي والقانوني لمجانية التعليم في مصر؟
٢. ما أبرز التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر؟
٣. ما الرؤية المقترحة لمواجهة التحديات التي تعوق تفعيل مجانية التعليم في مصر؟

أهداف البحث

هدف البحث الحالي إلى تحقيق ما يلي:

١. تناول الأصل التشريعي والقانوني لمجانية التعليم في مصر، وبيان مدى أهمية تطبيقها في المجتمع المصري.
٢. الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر.
٣. تقديم رؤية مقترحة يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها من أجل الحفاظ على مجانية التعليم في مصر.
٤. الأخذ بالرؤية المقترحة من قِبل الجهات المعنية بالإشراف على مؤسسات التعليم قبل الجامعي بالمجتمع المصري؛ وذلك من أجل الحفاظ على مجانية التعليم في مصر كحق من الحقوق التي كفلها الدستور المصري لأبنائه.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث الحالي إلى ما يلي:

١. أن هذا البحث يهتم بالوقوف علي أبرز التحديات التي تحول دون تفعيل مجانية التعليم في مصر على النحو المنشود.
٢. أن هذا البحث يمكن أن يُفيد المجتمع المصري من خلال الأخذ بالرؤية المقترحة لمواجهة التحديات التي تعوق تفعيل المجانية في مصر، ومن ثمّ يمكن المساهمة في الحفاظ علي تقديم التعليم المجاني لأبنائه في مراحل التعليم قبل الجامعي.
٣. أن هذا البحث يمكن أن يُفيد القائمين بالإشراف على مؤسسات التعليم قبل الجامعي في ضرورة تفعيل مبدأ مجانية التعليم في مصر في جميع مراحل التعليم لتأكيد المساواة بين الطلاب في الفرص التعليمية المتاحة، ومواجهة التحديات التي تواجهها من خلال الاستفادة من الرؤية المقترحة بالبحث.

منهج البحث

اعتمد البحث الحالي علي المنهج الوصفي؛ نظرا لملاءمته لطبيعة البحث وأهدافه، حيث تستهدف الدراسات الوصفية تقرير خصائص المشكلة ودراسة ظروفها المحيطة بها، أي كشف الحقائق الراهنة مع تسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى من أجل وصف الظاهرة وصفًا دقيقًا شاملًا من كافة جوانبها ولفت النظر إلى أبعادها

المختلفة، إضافة إلى أن الدراسات الوصفية لا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق، بل تتجه إلى تصنيف هذه الحقائق وتلك البيانات وتحليلها وتفسيرها بالصورة التي هي تُمليها كميًا وكيفيًا بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها (محمد شفيق، ٢٠٠٥م: ٦٥).

ويتمثل استخدام المنهج الوصفي في هذا البحث فيما يلي:

- القيام بدراسة تحليلية نظرية حول تناول الأصل التشريعي والقانوني لمجانية التعليم في مصر، وبيان مدى أهمية تطبيقها في المجتمع المصري.
- القيام بدراسة تحليلية نظرية حول أبرز التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر.
- تقديم رؤية مقترحة في ضوء نتائج الإطار النظري للبحث يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها بمراحل التعليم قبل الجامعي في مصر، وذلك من أجل الحفاظ على مجانية التعليم كحق من الحقوق التي كفلها الدستور المصري لأبنائه.

حدود البحث

اقتصر البحث الحالي على تناول الأصل التشريعي والقانوني لمجانية التعليم في مصر، وبيان مدى أهمية تطبيقها في المجتمع المصري، إلى جانب الكشف عن أبرز التحديات التي تُواجه مجانية التعليم في مصر.

وذلك من خلال استقراء البحوث والدراسات والمراجع وثيقة الصلة بموضوع البحث، والتوصل إلى مجموعة من النتائج في ضوء الإطار النظري للبحث يتم في ضوئها تقديم رؤية مقترحة يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها بمراحل التعليم قبل الجامعي في مصر.

مصطلحات البحث

- التحديات

التحديات لُغة مشتق من الفعل (حدي) مصدر تحدي، والتحدي يعنى المبارزة والمواجهة (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤م: ١٦٢)، وبالتالي يتضح أن التحديات في المعني اللغوي هي جُملة الصعاب والمخاطر التي تُهدد المجتمع وتعترض طريقه، وتحتاج للمواجهة.

ووفقًا لذلك يمكن تعريف التحديات إجرائيًا في البحث الحالي بأنها:

مجموعة الصعوبات أو المعوقات التي تحول دون تفعيل مجانية التعليم في مصر علي النحو المنشود الذي أقرته الدساتير المصرية، سواء علي المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي

أو التعليمي، والتي يمكن ملاحظتها بشكل واضح من خلال الظواهر والمشكلات التي يُعاني منها كل مستوي من هذه المستويات، ووفقًا لذلك توجد تحديات اقتصادية، وأخري اجتماعية إلي جانب التحديات التربوية أيضًا، والتي تتطلب بذل جهد مضاعف من أجل مواجهتها والتغلب عليها.

- **مجانية التعليم في مصر**

يُقصد بمجانية التعليم:

- **توفير فرص التعليم المتكافئة لأبناء الشعب كافة، وفي جميع مراحل التعليم باختلاف نوعياته باعتباره حق يحصلون عليه بالمجان وفق معايير أساسية تستند إلى المقومات العلمية والطاقات الذهنية للطالب دون ارتباط بالوضع الاجتماعي للتعليم من حيث القدرة أو عدم القدرة علي سداد الرسوم التعليمية أو غيره (مصطفي كمال حلمي، ١٩٨٣م: ٢).**
- **امتلاك أبناء الطبقات الاجتماعية الواقعة في أدني السلم الاجتماعي وذات الدخل المنخفض، وعلي وجه التحديد أبناء بعض العمال والفلاحين والفقراء، الفرص لدخول النظام التعليمي والارتقاء به دون أن تعترضهم حواجز القدرة المالية (محمد حافظ، ١٩٨٧م: ١٦).**
- **أن يتعلم كل الأبناء دون أن يدفع ولى الأمر شيئاً غير مجرد رسوم تتحدد في بضعة قروش أو ما لا يتجاوز الجنيهات القليلة (فارعة حسن محمد، ١٩٨٧م: ٤٢٣).**
- **أن أبناء المجتمع علي اختلاف طبقاتهم لهم الحق في التعليم، فلا تمييز لأحد علي آخر بسبب قدرته المالية، وإنما التمييز فقط في الجدية والقدرة الفكرية (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ١٩).**
- **أن أبناء المجتمع على اختلاف طبقاتهم لهم الحق في التعليم، فلا تمييز لأحد على آخر بسبب قدرته المالية، وإنما التمييز فقط في القدرات الذهنية، وقد تدرجت المجانية فاقتصرت أولاً على التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤م، ثم امتدت إلى التعليم الثانوي عام ١٩٥١م، ثم تقررت في جميع مؤسسات التعليم في دستور ١٩٥٦م (فيصل الراوي، ٢٠١٨م: ١٧-١٨).**

وفي ضوء المفاهيم السابقة التي تم عرضها لمجانية التعليم يتضح أن المجانية حق لكل أبناء الشعب المصري، ومكسب لأصحاب الدخول المحدودة والمنخفضة حتي يتمكنوا من مواصلة التعليم، وتخطي أي عوائق اجتماعية أو اقتصادية تحول دون استكمال مسيرتهم التعليمية.

خطوات السير في البحث

سار البحث وفقًا للخطوات التالية:

١- تحديد الإطار العام للبحث متضمنًا مقدمة البحث، مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهداف البحث وأهميته، ومنهج وحدود البحث، ومصطلحات البحث، وخطوات السير في البحث.

٢- وضع إطار نظري حول حول الأصل التشريعي والقانوني لمجانية التعليم في مصر، وبيان مدى أهمية تطبيقها في المجتمع المصري.

٣- تناول أهم التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر.

٤- تقديم رؤية مقترحة يمكن من خلالها مواجهة التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر والتغلب عليها بمراحل التعليم قبل الجامعي في مصر، وذلك في ضوء نتائج الإطار النظري للبحث.

الإطار النظري للبحث

يتناول الإطار النظري متغيري البحث، وهما الإطار التشريعي والقانوني لمجانية التعليم في مصر، وأبرز التحديات التي تواجه تفعيل مجانية التعليم بالمجتمع المصري على النحو المنشود.

أولًا: الأصل التشريعي والقانوني لمجانية التعليم في مصر

تأتى مجانية التعليم كأقدم وأشهر الإجراءات التي يلجأ إليها المسئولون لتأكيد المساواة أمام الفرص التعليمية المتاحة، والنتائج التي تتحقق من وراء الأخذ بمجانية التعليم ليست واحدة في كل المجتمعات؛ ولذلك يتحتم توضيح حدود الإصلاح الذى تسمح به مجانية التعليم أو كم نوع التيسير الذى توفره مجانية التعليم أمام دخول أبناء الطبقات الفقيرة في أنواع التعليم التي ظلت مقفلة أمامهم نتيجة للمصروفات الدراسية (إحسان الدمرداش وآخرون، ٢٠١٣م: ١٦٢).

ويرجع لمجانية التعليم فضلُ لا يُنكر في الطفرة التعليمية الهائلة التي شهدها المجتمع المصري خلال الحقب الثلاثة لثورة يوليو، فلولا المجانية لما تعلمت الأغلبية الساحقة من أبناء الريف والطبقات الفقيرة (عواطف عبد الرحمن وآخرون، ٢٠٠٩م: ٩٨).

ويؤكد (حامد عمار) أن ضرورات تعليم المستقبل تقتضي عدم المساس بمجانية التعليم؛ أيًّا ما كانت الأزمات المجتمعية الأخرى إعمالًا بمقولة أن الضرورات الاقتصادية أو الاجتماعية الأخرى لا تبيح المحظورات التربوية، وعلي الدولة أن تكفل القدر الضروري لموارد التعليم لكي يكون مشروع مصر القومي الأكبر وجبهة من جبهات أمنها القومي، ويبقي التعليم في نهاية المطاف الرهان الأكبر علي تحقيق كرامة الإنسان (محمد إبراهيم المنوفي، ٢٠١٠م: ١٩٥).

وفى ضوء هذه الأهمية لمجانية التعليم يمكن توضيح الأصل التشريعي والقانوني لمجانية التعليم في ضوء فلسفة المجتمع المصري من خلال الرجوع إلى ما جاء في الدساتير المصرية والقوانين المنظمة للتعليم وأهمها القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م.

فالدستور يُعد الوعاء الذى يتضمن الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، والتي لا يجوز النزول عنها أو إصدار التشريعات بما يخالفها (فيصل الراوي، ٢٠١٨م: ١٤).

كما يُعد الدستور أهم عقد اجتماعي بين الشعب والدولة بسلطاتها، فهو يضع القواعد الحاكمة للعلاقة بين المواطن والنظام السياسي من ناحية، ويُحدد حقوق المواطنة وواجباتها من ناحية ثانية، ويُحدد اختصاصات السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ويُنظم العلاقات بينهما من خلال تحقيق التوازن بين السلطات، وكذلك الرقابة فيما بينها من ناحية ثالثة (عبدالمعين سعدالدين هندي وآخران، ٢٠١٧م: ٥).

ويمكن من خلال الجدول التالي توضيح الأصل التشريعي لمجانية التعليم عبر الدساتير المصرية (ويكي مصدر، ٢٠١٨م):

جدول (١)

الأصل التشريعي لمجانية التعليم عبر الدساتير المصرية

دستور مصر ١٩٢٣م	الباب الثاني – في حقوق المصريين وواجباتهم مادة ١٩ : التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات، وهو مجاني في المكاتب العامة.
دستور مصر ١٩٣٠م	الباب الثاني: في حقوق المصريين وواجباتهم مادة ١٩ : التعليم الأول إلزامي للمصريين من بنين وبنات، وهو مجاني في المكاتب العامة.
دستور مصر ١٩٥٤م	الباب الثاني: الحقوق والواجبات العامة مادة ٢٨ : التعليم حق للمصريين جميعاً تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، مجانى في مدارسها العامة
دستور مصر ١٩٧١م	الباب الأول: الدولة مادة ٤ : الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول، ويحمى الكسب المشروع، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة.
	الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع الفصل الأول: المقومات الاجتماعية مادة ٧ : يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي. مادة ٨ : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين. مادة ١٨ : التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج. مادة ٢٠ : التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة. الفصل الثاني: المقومات الاقتصادية مادة ٢٣ : ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي، وعدالة التوزيع، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول.
دستور مصر ٢٠١٢م	الباب الأول: مقومات الدولة والمجتمع الفصل الثاني: المقومات الاجتماعية والأخلاقية مادة ٨ : تكفل الدولة وسائل تحقيق العدل والمساواة والحرية، وتلتزم بتيسير سبل التراحم والتكافل الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع، وتضمن حماية الأنفس والأعراض والأموال، وتعمل على تحقيق حد الكفاية لجميع المواطنين؛ وذلك كله في حدود القانون. مادة ٩ : تلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، دون تمييز.
	الباب الثاني: الحقوق والحريات الفصل الثالث: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

	مادة ٥٨ : لكل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة، وهو مجانى بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، وإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي، وتتخذ الدولة كافة التدابير لمد الإلزام إلى مراحل أخرى. وتُعنى الدولة بالتعليم الفني، وتشجعه، وتشرف على التعليم بكل أنواعه، وتخصص له نسبة كافية من الناتج القومي. وتلتزم جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والأهلية وغيرها بخطة الدولة التعليمية وأهدافها؛ وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والإنتاج.
دستور مصر ٢٠١٤م	الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع الفصل الأول المقومات الاجتماعية مادة ٨ : يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، علي النحو الذي ينظمه القانون. مادة ٩ : تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز. مادة ١٩ : التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها. الفصل الثاني المقومات الاقتصادية مادة ٢٧ : يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالي والتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الاطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك. ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقا للقانون.

(ويكى مصدر، دساتير مصر، ٢٠١٨م)

ومن خلال الجدول السابق، يتضح أن نصوص مواد الدستور المصري منذ دستور مصر عام ١٩٢٣م وحتى دستور مصر عام ٢٠١٤م اهتمت بقضية مجانية التعليم، ولذلك اهتمت الدولة بوضع مواد أخرى في الدستور؛ لضمان الالتزام بتوفير التعليم بالمجان للمواطن وفق منظومة واضحة المعالم داخل المؤسسات التعليمية يتحقق من خلالها هدف التعليم المجاني داخل هذه المؤسسات.

وقد تدّرجت مجانية التعليم في مصر، فاقتصرت أولًا علي التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤م، ثم امتدت إلي التعليم الثانوي عام ١٩٥١م علي يد طه حسين، ثم تقررت في جميع مؤسسات التعليم في دستور ١٩٥٦م، ومن ذلك يتضح ان المجتمع أخذ علي عاتقه مسئولية تعليم الناس بالمجان، مقدّراً أن العائد والمردود من هذا التعليم ليس للفرد وحده، وإنما للمجتمع بأكمله، والعائد هنا تحكمه قضية الكيف وليس الكم وحده، فكلما كان الإنفاق علي التعليم بما يضمن رفع مستواه كان العائد فعالًا في تنمية المجتمع (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ١٩).

ومن الجدير بالذكر هنا، أن من أهم الإنجازات التي قام بها الدكتور طه حسين خلال فترة توليه وزارة المعارف، تنظيم مرحلة التعليم الابتدائي بموجب القانون رقم (١٤٣) والصادر في ٢٣ سبتمبر ١٩٥١م، والذي بموجبه أصبح التعليم الابتدائي هو المرحلة الأولي من مراحل التعليم، ومدته ست سنوات، إلزامي ومجاني لجميع الأطفال من البنين والبنات حتي نهاية السن الذي يبلغ فيه الطفل اثنتي عشرة سنة كاملة (عوض توفيق عوض، نادية جمال الدين، ٢٠٠٢م: ٢٥٣).

ومن هذه المواد – على سبيل المثال لا الحصر– ما جاء في دستور مصر ١٩٧١م، كأن يكون الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول، وأيضا قيام المجتمع علي التضامن الاجتماعي، وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وتنظيم الاقتصاد القومي وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي، وعدالة التوزيع، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول.

ولهذا قامت مسيرة التعليم خلال فترة تولي الأستاذ الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزارة التربية والتعليم علي عدة أسس من أهمها وثيقة السياسة التعليمية وأساليب تنفيذها التي

عرضها في مجلس الشوري بتاريخ ٢ مارس ١٩٩٢م، والتي ارتكزت علي عدة مبادئ من أهمها عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى أكدته جميع الدساتير المصرية بدءاً من دستور١٩٢٣م وحتي دستور١٩٧١م، والذي أصبح من المكاسب التي يحرص عليها الشعب ويتمسك بها، وعلي كل سياسات التعليم أن تتمسك بهذا المبدأ وتعمل علي تحقيقه، إضافة إلي توفير التعليم دون تحميل الأسرة المصرية أي أعباء مادية إضافية سواء أكانت هذه الأعباء نفسية أم مالية ولا سيما في مرحلة التحول الاقتصادي (عوض توفيق عوض، نادية جمال الدين، ٢٠٠٢م: ٤٩٦).

ويُقصد بتكافؤ الفرص التعليمية المساواة بين جميع المواطنين في حق التمتع بالفرص التعليمية المتاحة في مجتمعهم أي إتاحة التعليم لكل قادر عليه، وذلك بتذليل الصعاب التي تعترض عملية التعليم سواء صعاب مادية أو معنوية، ويُقصد بغزالة المعوقات المادية هو ألا يُحرم فرد من الالتحاق بالتعليم أو من مواصلته حتى آخر مراحله بسبب فقره أو بسبب عدم توفر المؤسسات التعليمية في بيئته (عبدالفتاح إبراهيم تركي، ١٩٨٤م: ١٢٥، ١٢٨).

ومن الجدير بالذكر هنا أنه مع بدء تبني سياسة تطوير التعليم وتحديثه منذ عام ١٩٨٠م ظهر مفهوم تكافؤ الفرص كأحد معالم هذه السياسة، وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل تطبيق ديمقراطية التعليم، والتي يعتبر أحد مظاهرها تحقيق تكافؤ الفرص، إلا أنه ما زالت هناك فجوة بين ما هو متضمن في الدستور أو القوانين أو مشاريع التطوير، فالواقع التعليمي يُثبت أن هناك قصوراً في تطبيق ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية (محمد صديق حمادة سليمان، ١٩٨٩م: ٢).

وهو ما أكدته إحدى الدراسات، حيث أشارت إلى أن مبدأ مجانية التعليم من الدعائم الرئيسية لديمقراطية التعليم، ومن أهم الثمار التي جناها التعليم بعد الثورة، كما أنه حق كفله الدستور لجميع المواطنين بدون تمايز او تفرقة، بل أراد الدستور أن يجمع كل فئات الشعب تحت مظلة المجانية ليتمتع الجميع بالحق في التعليم (عفاف محمد جايل، ٢٠٠١م: ٦١).

بالإضافة إلى كفالة الدولة وسائل تحقيق العدل والمساواة والحرية، والالتزام بتيسير سبل التراحم والتكافل الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع، وضمان حماية الأنفس والأعراض والأموال، والعمل على تحقيق حد الكفاية لجميع المواطنين؛ وذلك كله في حدود القانون، إلى

جانب الالتزام بتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، دون تمييز، وهو ما جاء في دستور مصر ٢٠١٢م.

أما الدستور الحالي المعمول به وهو دستور مصر ٢٠١٤م، فقد تضمن أيضاً قيام المجتمع علي التضامن الاجتماعي والتزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين علي النحو الذي ينظمه القانون، والالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز، إضافة إلى الالتزام بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية وهو ما جاء بالمادة رقم (١٩) من هذا الدستور والتي نصت على أن (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م: ١١):

(التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.

والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها).

إلى جانب التزام النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقا للقانون، كما جاء بالمادة (٢٧) من هذا الدستور(جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م: ١٣).

ومن الجدير بالذكر أن دستور مصر ٢٠١٤م قد اختص التعليم بست مواد تبدأ من المادة رقم (١٩) وحتى المادة رقم (٢٥)، وتُعد هذه من أهم المكتسبات التي جاء بها دستور

مصر ٢٠١٤م الجديد، وهذا يشير إلى الأهمية الكبيرة التي أولاها هذا الدستور للتعليم، والتي تُعد من المميزات الفريدة الذي انفرد بها هذا الدستور عن الدساتير السابقة، ويتضح هذا الاهتمام من خلال التأكيد على حل قضايا التعليم وسبل تطويره، وتخصيص مواد لزيادة تمويله، وتوفير متطلبات هذا التطوير(فيصل الراوي، ٢٠١٨م: ١٥،١٦).

إلا أنه من المُلاحظ اتساع الفجوة بين نصوص مواد الدستور والتطبيق الفعلي علي أرض الواقع فيما يخص تمويل التعليم، وبالتحديد النسبة المخصصة من الإنفاق الحكومي للتعليم وهي (٤% من إجمالي الناتج القومي) كما جاءت بالدستور المصري لعام ٢٠١٤م، ويرجع ذلك إلي تدني الأوضاع الاقتصادية في المجتمع المصري، الأمر الذي أدي إلي ضعف قدرة الدولة علي الوفاء بتوفير هذه النسبة للتعليم بالشكل المذكور في الدستور.

كما تُعد قضية عدالة التعليم قضية محسومة بنص الدستور المصري في مادته رقم (١٩) من الباب الثاني (المقومات الأساسية للمجتمع)، حيث لم يعد مسمى العدالة مصطلحًا للرفاهية، بل باتت حقًا مكفولًا بموجب الدستور والقانون، ويترتب عليه حقوق يجب أن تُصان، وتُحاط بآليات للمتابعة والمساءلة والمحاسبة تكفل للدولة حق منح الفرص للأبناء للتعليم الجيد، وتكفل للأبناء حقوق المطالبة بالعدالة التعليمية التي هي في مجملها واجب تلتزم الدولة بتقديمه، وليست مظهرًا من مظاهر الرفاهية تمن به الدولة علي أبنائها، بل هو التزام ينبغي أن تقوم به الدولة لضمان توفير حق التعليم عالي المستوي، والمتميز لكل مواطن من أبناء الوطن منذ ميلاده وحتي وفاته (علي صالح جوهر، ميادة فوزي الباسل، ٢٠١٥م: ٢، ٣).

ووفقاً لذلك، وفى ضوء الأهمية العظيمة التي تحف بالتعليم باعتباره شريان الحياة للمجتمعات في مسيرتها نحو التقدم، واللبنة الأساسية التي ترتكز عليها الأمم في نهضتها؛ فإن هذا يتطلب من القائمين على شئون التعليم قبل الجامعي في مصر بذل مزيد من الجهود لترجمة تلك المواد التي تضمنها دستور مصر ٢٠١٤م إلى سياسات وتشريعات وخطط تعزز التعليم المجاني، وتحافظ عليه، وتوفره لجميع أبناء الشعب المصري وخاصة في ظل تدنى الأوضاع الاقتصادية لكثير من الأسر في المجتمع المصري.

كما تُعد القوانين المصدر الثاني بعد الدستور كموجه للسياسة العامة للدولة؛ لكونها ترجمة للدستور في صورة قوانين ملزمة للأفراد والدولة (فيصل الراوي، ٢٠١٨م: ١٨).

وهناك العديد من القوانين المنظمة للتعليم قبل الجامعي، ومن أهمها القانون رقم (١٣٩) لعام ١٩٨١م، والذي تنص المادة (١) منه على أن (جمهورية مصر العربية، ١٩٨١م: ٢):

(التعليم قبل الجامعي يهدف إلى تكوين الدارس ثقافياً وعلمياً وقومياً على مستويات متتالية من النواحي الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية، بقصد إعداد الإنسان المصري المؤمن بربه ووطنه، وبقيم الحق والخير والانسانية، وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته، والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات أو لمواصلة التعليم العالي والجامعي من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه).

كما تنص المادة (٣) منه على أن (جمهورية مصر العربية، ١٩٨١م: ٢):

(التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يُقدم لهم من خدمات تعليمية او تربوية)

وبالنظر إلى المادة الثالثة من هذا القانون يتضح أن هناك اتفاق واتساق كبير بينها وبين مجانية التعليم التي أقرها الدستور في المادة (١٩) منه، وهو ما يُشير إلى اهتمام الدولة والمجتمع المصري بأهمية الحفاظ على التعليم المجاني لأبناء الشعب المصري رغم كثرة التحديات التي تحول دون توفيره بشكل صحيح على أرض الواقع.

وعلى الرغم من أن قانون التعليم رقم (١٣٩) لعام ١٩٨١م، والذي تنص المادة (١٥) منه على التزام الدولة بتوفير التعليم الأساسي لكل طفل يبلغ من العمر ست سنوات، إضافة إلى تأكيد الدولة في أكثر من تقرير علي استيعاب المدارس لما يقرب من ٩٩% من الأطفال في سن الإلزام بمرحلة التعليم الأساسي، إلا أن هناك صعوبات عديدة تواجه الأطفال وأولياء أمورهم فيما يتعلق بالقدرة علي الاستمرار في التعليم؛ نظرًا لارتفاع تكاليف التعليم علي الغالبية العظمي للمواطنين، والمشكلات التي تُعاني منها المدارس الحكومية مثل ازدحام الفصول، ضعف العائد من التعليم، الأمر الذي أدي إلى تزايد أعداد المتسربين من التعليم، وتعرضهم لعديد من المشكلات مثل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع، وغيرها من الظواهر السلبية التي انتشرت في الواقع المصري في الآونة الأخيرة (أحمد عبدالعليم، ٢٠٠٩م: ٦،٧).

هذا بالإضافة إلى المبادئ والأهداف التي أوصت بها التقارير والوثائق الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بشئون التعليم بصفة خاصة، ومن الأهداف التي تمثل مقومات أساسية للسياسة التعليمية في الإطار الدولي: تعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة، وذلك من خلال العمل بصورة فاعلة على إزالة أوجه التفاوت في مجال التعليم بين فئات المجتمع المختلفة، وألا تعانى الفئات التي لا تلقى خدمات كافية مثل الفقراء وغيرهم من أي تمييز في الانتفاع بفرص التعليم، وأيضاً توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها؛ لتشمل العمل على تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بتعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة (فيصل الراوي، ٢٠١٨م: ١٩، ٢٢-٢٣).

كما أشارت إحدى الكتابات أيضًا إلي أن هناك عدة مبادئ استراتيجية يتعين الالتزام بها، ومن أهمها (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ٢٥٧):

- **أن التعليم استثمار إنتاجي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وفي معظم الدول النامية تقوم الحكومة بتمويل أكبر جانب فيه، ويتم التوسع في التعليم علي موارد ضريبية، وقد أدت الظروف الاقتصادية الصعبة إلي تقليل قدرة معظم الحكومات علي الاستمرار في الصرف علي التعليم، وفي الدول التي يزيد فيها عدد السكان ويزيد فيها عدد المقبلين علي التعليم وخاصة في المدارس الابتدائية، فإن الحد من الإنفاق علي التعليم يحول دون تطوير هذا التعليم، وتحقيق أهدافه.**
- **التعليم في جميع مراحله مجاني في مؤسسات الدولة، وذلك مبدأ دستوري يتعين احترامه، وبناء علي ذلك تتحمل الدولة عبء تمويل التعليم في جميع المدارس الرسمية وفي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة المملوكة للدولة.**

هذا بالإضافة إلي ما ذكرته دراسة (عبدالفتاح إبراهيم تركي،١٩٨٤م: ١٣٣، ١٣٤) **والتي أشارت إلي أن المجانية تأتي في مكان الصدارة بالنسبة لمجموعة الاجراءات الرامية إلي تحييد العامل المادي، حيث أن الدراسات التي تهتم بمعرفة ما يتحقق من وراء الأخذ بها قليلة جدًا، فما أكثر المجتمعات التي تبنت مبدأ مجانية التعليم، وتوقف جهدها وجهد البحث العلمي فيها عند حد إصدار القوانين المنفذة والمنظمة لعملية المجانية أي دون أن تحاول معرفة التقدم الذى تم إحرازه في اتجاه هدف المساواة أمام الفرص التعليمية المتاحة، والدراسة التي تسعى لتقويم أخذ سياسة تعليمية بعينها بمبدأ مجانية التعليم، تحتاج إلى الاحتفاظ بالخط الفاصل بين**

المجانية كما يحددها القانون والمجانية كما هي مطبقة بالفعل، فبدون هذا الخط الفاصل يستحيل بلوغ نتائج ذات قيمة وتستحيل المقارنة بين المجتمعات.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلي وجود مجموعة من الحجج المؤيدة للتعليم المجاني، ومن أهمها أن التعليم المجاني يُعد جوهر النهج الشخصي، حيث يصبح المتعلم مشارك نشط في العملية التعليمية، ويمكن إعادة بنائه وفق احتياجات الفردية الذاتية، وهذا يعنى أن التعليم المجاني موجه نحو المتعلمين وقدرتهم علي الاستفادة من الحرية الممنوحة، بمعني إيقاظ وعي المتعلم وتشجيعه علي البحث عن اختياره الفردي، وحريته من خلال القدرة علي التفكير والتصرف وفق رغباته وأفكاره الخاصة، وليس نتيجة الإكراه، هذا بالإضافة إلى أن التعليم المجاني يوفر كافة الفرص لأداء العمليات التعليمية الأساسية التي تسهم في تشكيل المتعلم وتشجع الموقف النشط له في الحياة والثقافة والنشاط المعرفي (Agzam A. Valeev, Liliya A. Valeeva,2014: 66-69) .

وفي ضوء ما تقدم تتضح الأهمية الكبيرة لمجانية التعليم، وذلك من خلال النصوص التي تضمنتها الدساتير والقوانين المصرية المختلفة، إلي جانب ما جاء في التقارير والوثائق الدولية، والتي تؤكد علي ضرورة إتاحة التعليم المجاني، وتوضح ديمقراطية التعليم من خلال تبني وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، إلا أن هذا يتطلب تطبيق إجرائي لتلك النصوص؛ فالواقع يشير إلى أن هذه النصوص لا تجد تطبيقًا فعليًا في النظام التعليمي، ويرجع ذلك إلي غياب التخطيط التعليمي الجيد والمسبق، إضافة إلي التحديات التي تواجه مجانية التعليم سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو التعليمي، وهو ما ستتناوله الباحثة في المحور الثاني من الإطار النظري لهذا البحث.

ثانيًا: أبرز التحديات التي تُواجه تفعيل مجانية التعليم بالمجتمع المصري

علي الرغم من الأهمية الكبرى للتعليم، ودوره الذى لا يستطيع أن يغفله أي مجتمع من المجتمعات، إلا أن التعليم في الآونة الأخيرة يُواجه العديد من التحديات والمشكلات التي تقف عائقًا في وجه التعليم، الأمر الذي ترتب عليه عجزه عن تحقيق أهدافه في تخريج قوى عاملة تستطيع خدمة هذا المجتمع، والرقي والتقدم به.

وهو ما أكدته إحدى الدراسات، والتي أشارت إلي أنه رغم اهتمام كثير من حكومات العالم الثالث والعربي علي وجه الخصوص بالتعليم، ومساعدة الأفراد نحو مسايرة التغيرات التي تحدث في هذا العصر، وما يتصف به من تطور تكنولوجي سريع وثورة معرفية، إلا أنه ما زال

يُعاني من كثير من التحديات والمشكلات التي تقف حائلًا أمام إحداث التغيير المطلوب، والتقدم المنشود في تلك المؤسسات التعليمية المسئولة عن التعليم (ناجي القطب الكنيسي، رضا محمود داود، ٢٠١٢م: ٤٦٨).

حيث تؤثر تلك التحديات والمشكلات بالسلب علي العملية التربوية وعناصرها المختلفة كافة، وعلى المجتمع بصورة عامة، وقد بدأت هذه المشكلات تتفاقم، وتتشكل حتى أصبحت اليوم مشكلات لا يمكن تجاهلها خاصة في ظل الهدر والاستنزاف الذى تسببه، حيث تعمل على عرقلة العملية التربوية، وتأخير مسيرتها مما يجعل النفقات التي تخصص للإنفاق على التعليم تذهب سدى وبنسبة كبيرة تبعًا لحجم تلك القضايا ونوعها وطرائقها (فوزي أحمد سمارة، ٢٠٠٧م: ١١٣).

وهو ما أشارت إليه دراسة (Clarc, E., M.,2014: 6)، حيث ذكرت أن مشكلات التعليم واختلال تكافؤ الفرص التعليمية في دول العالم الثالث ومن بينها مصر، يتطلب أن تُواجه بمنظومة مجتمعية شاملة تقوم علي الشراكة والتعاون المجتمعى.

وتلك التحديات التي تواجه التعليم، تؤثر أيضاً علي إتاحة مجانية التعليم في مصر ، وتحول دون تفعيلها لأبناء الشعب المصري بالشكل الذي ينشده المجتمع، وبالصورة التي أقرتها القوانين والدساتير المصرية، وتتنوع هذه التحديات ما بين تحديات اقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، وفيما يلي عرض موجز لأبرز تلك التحديات التي تُواجه مجانية التعليم في مصر:

أولًا : التحديات الاقتصادية

هناك العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجه عملية إتاحة مجانية التعليم في مصر، ومن أبرز هذه التحديات خصخصة التعليم والاتجاه نحو التعليم الخاص، وأزمة تمويل التعليم، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، وفيما يلي عرض موجز لهذين التحديين:

١ - خصخصة التعليم والاتجاه نحو التعليم الخاص:

يُسهم التعليم الخاص في العملية التعليمية بقدر ملحوظ، وتُرحب الدولة بهذه المساهمة وتدعمها، ولكن يجب الحذر من استخدام هذا النوع من التعليم كمجال للتجارة والأرباح أو سوء الخدمة التعليمية فيه، أو الاستعانة فيه بمعلمين غير أكفاء أو غير مؤهلين، ولذا لابد من وضع ضوابط تكفل تشجيع التعليم الخاص في إطار السياسة التعليمية واستراتيجية

تحقيقها، وفى ذات الوقت لا يجوز أن يخرج التعليم الخاص عن إشراف الدولة، سواء في إدارة المدرسة الخاصة أم علي مضمون ما تعطيه للطلاب، فالتعليم مظهر من مظاهر السيادة الوطنية للدولة، وعليها أن تقود الحركة التعليمية بها أيًا كان صاحب المكان الذي يُجري فيه التعليم، وأن تنأى بهذه الحركة عمن يستهدفون مجرد الربح والاستغلال، فالتعليم رسالة وطنية يجب ألا يحملها غير المؤمنين بها (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ١١٢، ١٨).

وقد أصبحت الدعوة إلي مشاركة القطاع الخاص وإسهامات رجال الأعمال في دعم وتمويل التعليم من الجوانب الحيوية مع بداية القرن الحادي والعشرين في معظم دول العالم ومنها مصر، ويرجع ذلك إلى محدودية مواردها وتزايد أعباء الحياة، كما ارتبطت زيادة اللجوء إلي التعليم الخاص بسيادة أيديولوجية الخصخصة، وهي أيديولوجية تتجه إلى تخفيض وتقليل الإنفاق علي التعليم وزيادة دور القطاع الخاص فيه لتضاؤل قدرة الدولة علي توفير التعليم المتميز لكافة الأفراد بالمستوي المناسب الذي ينبغي تحقيقه (عبدالمعين سعدالدين هندى، ٢٠٠٤م: ٢٦٦).

وهو ما أوضحته دراسة (Donald R.Baum, Rachel Cooper, OniLusk-Stover,2018: 100-112)، من خلال التقييم المقارن للسياسات التي تحكم المدارس الخاصة في عشرين دولة في أفريقيا، حيث أشارت النتائج إلى فشل الأنظمة التنظيمية في معالجة الآثار السلبية الخارجية وإخفاقات الأسواق التعليمية الخاصة بشكل ملائم، كما أن القدرات الحكومية غير الكافية تسهم في عدم التساوي في تنفيذ السياسات، ولذا فإن عدم كفاية العرض العام من جانب الحكومة هو أقوي مؤشر للنمو في أسواق التعليم الخاصة.

حيث يمكن للتعليم في القطاع الخاص أن يقوم بدور حيوي جدًا في تكملة ما تقوم به الحكومة، لكن ما يُقدّمه لا يقدر على تكلفته الفرد العادي، وهو ما جعل المدارس الخاصة حكرًا علي الأغنياء فقط في المجتمعات التي يوجد بها تعليم خاص، وبالتالي فإنه عندما لا يكون التعليم مجانيًا، يمكن للقيود المالية أن تُحِد من القدرة علي اختيار المدارس (اليونسكو، ٢٠١٨م).

ووفقًا لذلك، يتضح أن التعليم الخاص رغم الدور الذي يقوم به في المجتمع المصري، وخاصة في ظل ضعف قدرة الدولة علي الوفاء بتقديم تعليم متميز لكافة أبناء المجتمع، وتوفير التمويل اللازم للارتقاء بالنظام التعليمي نتيجة لتدنى الأوضاع الاقتصادية بالمجتمع،

إلا أنـه أصبح مقتصرًا علـي فئـة بعينهـا مـن الأفراد الـذين يستطيعون تحمـل نفقـات التعليـم الخاص.

وقد ساهم الانفتـاح الاقتصادي والخصخصـة مساهمة فعالـة فـي انتشـار التعليـم الخـاص والتوجـه إلـى خصخصـة التعليـم كمجـال مـن مجـالات الاستثمار، ولـم تُراعَ الضـوابط لإنشـاء المـدارس الخاصـة، ولـم يُـراعَ أن مجـال التعليـم كمجـال اسـتثماري لـه طبيعـة خاصـة، وأبعـاد اجتماعية وثقافية وأمنية ترتبط بالمجتمع والفرد، كما أنه مع ظهور العديد من متغيرات العصر الاقتصادية، وانتشار التعليم الخـاص زاد الحـديث عن مجانيـة التعليـم، وتعالـت الأصـوات التـي تُنادي بإلغاء مجانية التعليم (عبدالمعين سعدالدين هندي، ٢٠٠٤م: ٣١٠، ٢٨٢).

فانتشـار التعليـم الخـاص علـي النحـو الـذي نـراه فـي مصـر حاليًـا أشـعل الطبقيـة بـالمجتمع المصـري، حيـث أصـبح التعلـيم مقـدمًا للصـفوة رغبـة فـي التشـبه بالـدول الأجنبيـة، وأصـبح الالتحـاق بالمـدارس الخاصـة صـورة مـن صـور الوجاهـة الاجتماعيـة فـي المجتمـع المصـري، والتـي بدورها رسخت مفاهيم الإحساس بالقهر لدى بعض الطلاب الفقراء الذين يرون أنهم فـي مجتمـع يكـاد يكـون متجهًـا نحـو نـوع جديد مـن أنـواع العنصرية فـي التعليـم (علي صالح جوهر، ميادة فوزي الباسل، ٢٠١٥م: ١٥).

وهو ما يتفق أيضًـا مـع مـا أشـارت إليـه دراسـة (عبدالفتاح إبراهيم تركي،١٩٨٤م: ١٤٤) حيـث أكـدت أنـه رغـم الجهـود التـي تُبـذل مـن أجـل تقليـل أهميـة التعليـم الخـاص ومـن أجـل إحكـام السـيطرة عليـه، إلا أن هـذا التعلـيم يُكـرّس بالفعـل الطبقيـة فـي المجتمـع ويـدعم الفـوارق بـين الفئات المختلفة الموجودة فيه .

لـذا يُعد التعليـم الخـاص مـن أبـرز مظـاهر عدم المسـاواة أمـام فـرص التعليـم، ففـي معظـم المجتمعات لا يتناسب المعروض من الأماكن فـي التعليم الرسمي مـع الطلب الاجتمـاعي علـي التعلـيم، وبالتـالي يسـتطيع القـادرون التغلـب علـي تلـك الصـعوبة بإدخـال أبنـائهم فـي التعليـم الخاص، والذي يتطلب نفقات لا يستطيعها إلا أفراد معينين، الأمر الـذي يترتب عليـه منافسـة خريجي التعليم الرسمي، وخاصة في أنظمة التعليم التـي تتخذ مستوي النجـاح فـي الامتحانـات معيـارًا لمواصـلة التعلـيم فـي المسـتويات الأعلـى، وهـذا يعنـي أن الفئـات الميسـرة التـي تـوفر لأبنائها تعليمًا خاصًا حتي مستوي الثانوية تستأثر بقدر كبير من أماكن التعليم الرسمي علـي مستوي الجامعة علي حين تحتل الفئات الأخرى عددًا من الأماكن لا يتناسب علي الإطلاق مـع

ثقلها في التركيب السكاني، وبتعبير آخر يتعلم أبناء الفئات الميسورة علي حساب ما يدفعه آباء الاخرين من ضرائب للخزانة العامة (عبدالفتاح إبراهيم تركي، ١٩٨٤م: ١٤٤،١٤٣).

ووفقًا لذلك يتضح أن التعليم الخاص والاتجاه نحو خصخصة التعليم يُعد من أبرز علامات غياب تكافؤ الفرص التعليمية، وذلك لأنه يزيد من الفوارق بين الطبقات الموجودة في المجتمع، وهو ما أدي إلي إحساس طلاب الطبقات الفقيرة بالقهر والعنصرية، وخاصة عندما يتباهي ويتفاخر عليهم طلاب المدارس الخاصة.

ومن الجدير بالذكر أن التعليم الحكومي في كل المجتمعات يعمل علي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما أنه ضروري للمجتمعات الديمقراطية القائمة علي تكافؤ الفرص التعليمية، ويتضح ذلك من خلال كثير من الاجراءات مثل زيادة حد الإلزام إلى ثماني أو تسع سنوات، وتطبيق صيغة التعليم الأساسي نواة لتعليم موحد، والقبول في المرحلة الثانوية علي أساس المفاضلة بين المقيدين علي أساس عامل السن والمجموع الكلي للدرجات (عبدالمعين سعدالدين هندي، ٢٠٠٤م: ٢٨٢-٢٨٣).

إلا أن المُتابع لنظام التعليم في مصر يمكنه من الوهلة الأولي أن يُعاين أوجه القصور المتعددة التي يُعاني منها (وفقًا لمعايير الدولة التي وضعتها في الدستور القائم)، والتي تتمثل في تعدد نظم التعليم ما بين (أحمد عبدالعليم، ٢٠٠٩م: ٦):

- التعليم الحكومي، والذي توفره الدولة من خلال مدارسها.
- التعليم الخاص، والذي يشتمل علي مجموعة متنوعة من المدارس منها: مدارس اللغة العربية والتي تماثل مدارس الدولة فيما عدا كونها بمصروفات، ومدارس اللغات وهي متنوعة وتقوم بتدريس المناهج بلغة أجنبية ما عدا اللغة العربية والدين والتاريخ، ومدارس أجنبية وهي تُدرّس مناهج أجنبية وفقًا لنظام دولة أجنبية سواء منهج بريطاني أو أمريكي.
- التعليم الديني، وهو تعليم يجمع بين عناصر المنهج التعليمي الحكومي، بالإضافة إلي منهج تعليم ديني يخضع في جميع مراحله لمؤسسة الأزهر.

وهو ما أشارت إليه إحدى الدراسات، حيث ذكرت أن وجود منظومات تعليمية مختلفة ومتباينة الأهداف بين تعليم حكومي – كنا وما زلنا نتباهى بأننا تعلمنا فيه – إلي خاص وتجريبي وقومي ودولي وأجنبي، أدي إلي تعدد لغات التعليم وكره أو تجنب المتعلمين للغتهم القومية لصالح التفاخر بلغات أخرى إلى جانب التباهي بمصروفات المدارس وتفاخر الطلاب

وأولياء الأمور بهذه المدارس علي المعلم- فلولاهم ما كان ليأخذ راتبه - بدلاً من احترامه والاهتمام بالتعليم الحكومي القومي الذي تخرّج منه عظماء الوطن والأجيال العديدة التي بنت بسواعدها وعقولها هذه الأمة (مدحت أحمد النمر، هالة محمد طليمات،٢٠١٨م: ١٣).

الأمر الذي ترتب عليه تغير العلاقة بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص من التكامل إلى التنافس التجاري، وهو ما دفع القطاعين الحكومي والخاص إلى محاولة كل منهما إظهار عيوب وسلبيات الآخر لتحسين صورته أمام الراغبين في الالتحاق به، وأمام الرأي العام والمسئولين في المجتمع، ويرجع ذلك إلي ضعف إمكانيات التعليم الحكومي المترتب علي تخفيض الإنفاق عليه، وارتفاع إمكانيات التعليم الخاص (عبدالمعين سعدالدين هندي، ٢٠٠٤م: ٢٧٥، ٣١٠).

وهذا يتفق مع ما أوضحته إحدى الدراسات التي أجريت في سريلانكا، حيث أظهرت الحاجة إلى إصلاح كبير لنظام التعليم في سريلانكا؛ نتيجة لأوجه القصور العديدة التي يُعانى منها النظام التعليمي بها، وخاصة فيما يتعلق بتحسين جودة التعليم الحكومي وتشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص، والمشاكل العديدة التي يمكن أن تنشأ في سياق يوجد فيه نظام عالمي للتعليم المجاني من المستوى الأساسي إلى المستوى الثالث مقابل قطاع خاص مزدهر (Sharmila Gamlath,2013: 34-52) .

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن خصخصة التعليم والاتجاه نحو التعليم الخاص من أبرز التحديات التي تُواجه تفعيل المجانية في التعليم المصري بالشكل المنشود، وذلك لما ترتب عليهما من وجود منظومات تعليمية مختلفة ومتباينة الأهداف إلي جانب تعدد لغات التعليم، ودعم الفوارق الطبقية بين الأفراد في المجتمع، وانخفاض جودة التعليم الحكومي، نتيجة لتقليل وتخفيض الإنفاق عليه من قِبل الدولة، وزيادة دور القطاع الخاص في التعليم.

٢ -<u>أزمة تمويل التعليم</u>

تلتزم الدولة بتمويل التعليم من مؤسساتها من موارد الدولة، كما تلتزم بتوفير فرص التعليم مجانًا في هذه المؤسسات، إلا أنه يتعين بذل كل الجهود لتقديم الموارد الكافية من أجل المحافظة علي الجودة النوعية للتعليم دون إخلال بتعميمه تطبيقًا لمبدأ ديمقراطية التعليم (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ٢٦٣).

لذا تتعدد مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، حيث تتحمل الدولة النصيب الأكبر، وتتحمل الأسرة نسبة ليست بالضئيلة من تكلفة تعليم الأبناء، وتُشارك بعد ذلك جهات

شعبية وخارجية في هذه المهمة في صورة معونات ومساعدات للطلاب والمؤسسات التعليمية (خلف محمد البحيري، ٢٠٠٣م: ٧٤٥).

والمصدر الرئيسي لكفالة الدولة للتعليم هو من مواردها السيادية، وخاصة من الضرائب التي تمثل المشاركة الاجتماعية الحقيقية الملزمة من قبل الأفراد وفاءًا بمسئولياتهم نحو مجتمعهم (محمد إبراهيم المنوفي، ٢٠١٠م: ١٩٥).

ومن ثمّ، يتضح أن الدولة ملزمة بتوفير كافة الموارد المالية اللازمة لتمويل التعليم قبل الجامعي، وذلك من أجل الحفاظ علي تقديم خدمة تعليمية متميزة، وحفاظًا علي مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يتيح الفرصة لكافة أبناء الشعب المصري في مواصلة التعليم وفق قدراتهم واستعداداتهم، ودون النظر إلي أوضاعهم الاقتصادية.

وهذا يتفق مع ما أوضحته إحدى الدراسات، حيث أشارت إلى أن إيران ركزت على التعليم العام وعلى طرق تسهيله؛ ولتحقيق هذا الهدف يتم توفير التعليم من خلال الأموال الحكومية وفقًا للمواد (١٩، ٢٠، ٣٠) من الدستور المعمول به لديها، ويجب على الحكومة أن تُوفر لكل مواطن التعليم الابتدائي والثانوي المجاني الذي لا يُفكر في العرق أو الجنس، وأن يكون مجاني وإلزامي (Alimorad Ahmadi, Susan Laeib, 2012 : 868-873) .

ومشكلة التمويل تُعد من أبرز المشكلات التي تُواجه التعليم الحكومي، والتي ترتب عليها نقص الموارد البشرية الملائمة، والموارد المادية والإمكانيات والتجهيزات، والزيادة في كثافة الفصول، وضعف الارتباط بين نوع التعليم والفرص المتاحة للعمل (عبدالمعين سعدالدين هندي، ٢٠٠٤م: ٢٨٦).

ويرتبط الأداء السياسي والاقتصادي والثقافي والحضاري لأي مجتمع بشكل عام حاليًا ومستقبلًا بأوضاع التعليم، وما يمكن أن يُحدثه من تأثير علي جميع نواحي الحياة بأبعادها ومجالاتها المتعددة، وعلى الإنسان نفسه صانع التقدم ومحرك قوي التغيير (ناجي القطب الكنيسي، رضا محمود داود،٢٠١١م: ١٥،٢٦).

لذا تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها أي مجتمع في النظام التعليمي كمًا وكيفًا، وكثيرًا ما تتعثر أنشطة الإصلاح والتطوير التربوي، بسبب عجز الموارد الاقتصادية المتاحة لقطاع التعليم (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ١١٨)، وقد دفعت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها معظم البلدان النامية والمتقدمة إلي تخفيف الدعم الحكومي للتعليم قبل الجامعي،

وإتاحة الفرصة أمام بعض المؤسسات الخاصة خيرية أو ربحية لتعويض ذلك النقص (خلف محمد البحيري، ٢٠٠٣م: ٧٤٥).

وقد أشارت إحدى الدراسات إلي أن زيادة الإنفاق علي التعليم لم تؤدِ إلى الارتفاع بمستوي كفاية العملية التعليمية مع أن العكس صحيح، فالمفترض كلما زاد الإنفاق علي التعليم تزداد فعاليته، وهذا يوضح أمرين، الأول أن هذه الزيادة في الإنفاق ظاهرية، والثاني أن الميزانية تُنفق في غير مواضعها الصحيحة (مهني محمد إبراهيم، ١٩٨٧م: ١٠١٥).

وعليه، يتضح أن النظام التعليمي في المجتمع المصري يُواجه مشكلة من أخطر المشكلات التي تؤثر علي جودته ونوعيته، وهي مشكلة التمويل، والتي ترتب عليها مشكلات عديدة في كافة عناصر العملية التعليمية سواء المعلم أو المتعلم أو المناهج أو الأنشطة والوسائل التعليمية، وكل ذلك يرجع إلى الهدر الكبير في الميزانية المخصصة للتعليم، إنفاق معظمها في غير موضعه الصحيح.

ومجانية التعليم تضمن استفادة الناس بالحق في التعليم، إلا أن هذه المجانية لا يجوز التعسف في استخدامها، فلا توجد رخصة للرسوب إلي مالا نهاية، كما لا يجوز الخلط بين تمويل التعليم ومجانيته، فالتمويل هو لتكلفة التعليم، أما مجانيته فهي لزيادة فعالية التعليم من حيث إشباع الحق فيه، وتوفير الموارد علي أساس من تكافؤ الفرص، أيضًا لا يجوز الحد من المجانية كأسلوب لتمويل التعليم، فإسقاط المجانية عن الراسبين وفقًا لمعايير محددة ينبني على أساس أن حق التعليم المجاني مناطه جدية الاستفادة به والقدرة علي التعليم، وأنه ليس من المنطقي أن يتمتع الراسبون بهذا الحق إلى مالا نهاية (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ١٩).

والمشكلة في مصر لا تكمن في مجانية التعليم بقدر ماهي في قصور إمكانات الدولة عن الوفاء بمتطلبات المجانية لما يتطلبه ذلك من أموال تفوق قدرتها المادية، إلا أن بعض القوى الاقتصادية بين الأفراد سرعان ما استغلت ضعف الموارد المالية للدولة، وما ترتب عليه من تدهور في مستوى الخدمة التعليمية كمًا ونوعًا، واستحدثت أبوابًا أخرى مثل الدروس الخصوصية ومدارس اللغات لتقدّم خدمة تعليمية أحسن لمن يدفع اكثر، ومن هنا بدأت عملية إعادة فرز اجتماعي لكي لا يتصاعد في السلم الاجتماعي إلا من يملك القوة وتبقى الأغلبية في قاع السلم (سعيد اسماعيل علي،١٩٨٧م: ١٠).

فعلي الرغم من الجهود التي تبذلها الدول الاشتراكية لتحقيق المجانية، إلا أن العائق الاقتصادي ما زال يقف حائلًا دون تمتع الجميع بالتعليم، حيث أثبتت الدراسات والتحليلات التي أُجريت في كلٍ من أوربا الشرقية والغربية أن تطبيق مبدأ مجانية التعليم لم يقضِ نهائيًا علي عقبة الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه إلي مراحله العليا، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، وهذا يعني أن العائق الاقتصادي ظل يحول دون الاستمرار في التعليم حتي بعد تطبيق المجانية (مهني محمد إبراهيم، ١٩٨٧م: ٩٩١).

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن أزمة تمويل التعليم أيضًا تعد من أبرز التحديات التي تُواجه تفعيل المجانية في التعليم المصري بالشكل المنشود، ويرجع ذلك إلى قصور إمكانات الدولة عن الوفاء بمتطلبات المجانية نظرًا لما يتطلبه ذلك من أموال تفوق قدرتها المادية، الأمر الذى أدى إلي تخفيف الدعم الحكومي للتعليم قبل الجامعي، وإتاحة الفرصة أمام بعض المؤسسات الخاصة خيرية أو ربحية لتعويض ذلك النقص.

٣ - **انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية:**

تُعد ظاهرة الدروس الخصوصية من أكثر التحديات الاقتصادية التي تواجه مجانية التعليم في المجتمع المصري، وهى قضية قديمة أصبحت تتفاقم مع مرور السنوات حتى أصبحت جزءًا رئيسًا من عناصر العملية التعليمية، حيث قامت غالبية الأسر المصرية بإلحاق أبناءها بمراكز الدروس الخصوصية، والتي تنتهك أغلب دخل الأسرة، وتؤثر بالسلب على الفرد والمجتمع .

كما أصبحت ظاهرة الدروس الخصوصية مشكلة قومية تهدد العملية التعليمية في جوهرها، ومظهرًا سلبيًا للنظام التعليمي، حيث يكاد التعليم عند الكثيرين يكون منزليًا وليس مدرسيًا، وبالتالي فإن ما تصرفه الدولة من ملايين الجنيهات يصبح هدرًا، فالتلميذ يترك الكتاب المدرسي جانبًا، ويشتري الكتب الخارجية، وهذا ينصت للمعلم ولا يتفاعل معه بل يعتمد علي الدروس الخصوصية، كما أن هذه الظاهرة أصبحت مسئولة عن التأكيد علي سياسة الحفظ والتلقين والتركيز علي الجانب المعرفي في عمليات التعلم علي حساب الجوانب السلوكية الأخرى من اتجاهات وقيم وميول ومهارات؛ لأن الدرس الخصوصي في طبيعته لا يكاد يتعدى أنه تكرار لما تقدمه المدرسة لتأكيد الحفظ (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ١١٤).

وهو ما أكدته دراسة (Karin Guill, Katrin Lintorf, 2019: 172-182)، حيث أوضحت أن ظاهرة الدروس الخصوصية الخاصة هي ظاهرة منتشرة ومثيرة للجدل، وغالبًا ما يُحمّل الطلاب المسئولية عن ارتفاع معدلات الدروس الخصوصية، الأمر الذى يتطلب نظام تعليمي أكثر مرونة مع مسارات مختلفة لنفس الهدف التعليمي؛ لتجنب الحاجة إلي الدروس الخصوصية.

وهذا يتفق أيضًا مع ما توصلت له دراسة (عماد صموئيل وهبة، ٢٠١٦م: ١٩١)، والتي أكدت انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وعدم معاقبة المسئولين عنه، مما زاد من عدم تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري، وبالتالي ضعف تحقيق المجانية علي النحو المنشود، إضافة إلي ضعف المخرجات التعليمية في مصر وتدني استفادة القطاع الخاص من هذه المخرجات.

لذا فإن هذه الظاهرة تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق تكافؤ الفرص، كما أنها أفسدت معني مجانية التعليم، فالمجانية طُبقت لكى لا يقف العوز الاقتصادي في طريق الأفراد لكي يتعلموا، حيث فرضت الدروس الخصوصية علي الآباء وأولياء الأمور أعباء مالية فوق طاقة الغالبية العظمي، والتي وجدت نفسها مضطرة للوفاء بتكاليف الدروس الخصوصية علي حساب مطالب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية الملحة (محمد صديق حمادة سليمان، ١٩٨٩م: ١٣، ١٤).

ويُقبِل الطلاب على تلك الدروس الخصوصية بشكل كبير وملفت للنظر، فكثير من الطلاب يأخذون دروسًا خصوصية في جميع المواد وعند أكثر من مدرس لنفس المادة في بعض الأحيان، ومنهم من يأخذها في بعض المواد، وتهتم الأسر المصرية بإرسال الأبناء إلى مدرسين خصوصيين بهدف رفع المستوي التحصيلي لأبنائها، بغض النظر عن الحالة الاقتصادية للأسرة المصرية .

وقد ذكرت إحدى الدراسات أن الإنفاق على الدروس الخصوصية زاد إلى الضعف تقريباً خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م، وينفق الفقراء جزءاً أكبر من دخلهم على الكتب والانتقالات والرسوم، في حين تُنفق الأسر الأغنى جزءاً أكبر على مجموعات التقوية والدروس الخصوصية، ونظرًا لانخفاض نصيبهم من الدروس الخصوصية، يُعاني طلاب الأسر منخفضة الدخل من الحرمان من القبول في التعليم الثانوي والجامعات،

ولا يتمكن أغلبية الطلاب من الأسر منخفضة الدخل من الحصول على الحد الأدنى من المجموع الذي يؤهلهم للالتحاق بالتعليم الثانوي، نظرًا لارتفاع تكاليف الدروس الخصوصية في المرحلة الإعدادية، ويتم توجيه هؤلاء الطلاب بدلاً من ذلك إلى مدارس التعليم الفني والمهني (منى البرادعي،٢٠١٢م: ٦٩).

كما أكد تقرير مجلس الشورى عام ٢٠١٠م أن الإنفاق العائلي على الدروس الخصوصية بلغ ١٥ مليار جنيه، بجانب ١.٥ مليار جنيه تذهب لشراء الكتب الخارجية، وهذه الأرقام تفوق أي تصور مما أجبر العائلات المصرية إلى تغيير نمط حياتها، وهو ما أوضحته إحدى الدراسات الحديثة التي تمت على حوالى ألف أسرة مصرية حيث أكدت أن كل أسرة تتكلف من ٥٠٠ إلى ٩٠٠جنيه شهريًا في الدروس الخصوصية للإنفاق على التلميذ الواحد في السنة الدراسية مقابل حوالى خمسة دروس في خمس مواد دراسية، في حين أن هذا الرقم يمثل الدخل الشهري للعديد من الأسر، وأن الدروس الخصوصية تكثر في مرحلة الثانوية العامة، في حين تبلغ ٥٠ في المائة من الطلاب في المرحلة الابتدائية (أيمن يسن،٢٠١١م: ١٥،٢٦).

وهو ما يتفق مع ما أشار إليه التقرير العالمي لرصد التعليم والصادر عن منظمة اليونسكو، حيث ذكر أنه من المتوقع زيادة قيمة الإنفاق علي كل من الدروس الخصوصية والتكنولوجيات التعليمية ٢٠٠ مليار دولار أمريكي خلال الفترة القادمة، هذا إلي جانب اتساع الفجوة بين الطلاب الميسورين وبقية زملائهم بسبب الدروس الخصوصية (اليونسكو،٢٠١٨).

وهناك العديد من العوامل والأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في المجتمع المصري ومن أهمها ما يلي:

- **سعى التلاميذ للحصول على الدروس الخصوصية بسبب ضعف التأسيس في بعض المواد، وكراهيتهم للمادة أو المدرس أو المدرسة، وكثرة الغياب، والإهمال وعدم تنظيم الوقت، وتقليد الأقران، والتقرب للمدرس للحصول على درجات مرتفعة، والهروب من الضغوط النفسية التي يتعرضون لها من الآباء، واختيارهم تخصص لا يتناسب مع قدراتهم (أيمن يسن،٢٠١١م: ٤١).**

- تدني مرتبات المعلمين، إضافة إلى اعتماد العملية التعليمية علي أسلوب التلقين والحفظ، فضلاً عن ضآلة الميزانية الحكومية المخصصة (عواطف عبدالرحمن،٢٠١٤م: ٩٨).
- انشغال الأسرة تمامًا عن الأبناء وغياب دورها في متابعة أبنائها فلم تعد تهتم بمتابعتهم لأسباب كثيرة منها انشغال الأم في العمل أو جهلها بأمور التربية الصحيحة، وانشغال الأب في العمل الإضافي أو في السفر لجمع المال، وغيرها من الأمور التي تجعل الأسرة تهمل التربية، وعليه تقوم الأسرة بإسناد أمر تربية وتنشئة أبناءها ومتابعتهم إلى معلم الدرس الخصوصي، حيث وجدت فيه البديل لحمل العبء عن الأسرة، وعلى المستوى التعليمي أهملت الأسرة تمامًا مسئولية متابعة واجبات الأبناء وتوجيههم علميًا وتربويًا ووضع الخطوط الأساسية التي يجب أن يسيروا عليها، وحوّلت هذه المسئولية إلى معلم الدروس الخصوصية، بحيث أصبح هو المسئول عن التحصيل والمتابعة والواجبات وغيرها (ماجدة محمد حسن،١٩٩٩م: ٢٢٤).
- ازدحام الفصول بالتلاميذ، وعدم أداء المدرس لواجباته على الوجه الأكمل يعتبر من الأسباب الرئيسة لانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، إضافة إلي ضيق وقت الحصة الذى لا يتسع لأن يدرس التلميذ كافة المهارات، ويرجع ذلك إلى قصر اليوم الدراسي، وأيضًا ضعف الطالب في المادة الدراسية ورغبته أو أسرته في الحصول على مجموع عالٍ في الامتحان، واعتماد نظام القبول بالجامعات على مجموع الدرجات التي يحصل عليها التلاميذ في امتحانات تحصيلية لا تقيس في الواقع ما تزعم قياسه وهو مدى نجاح الطالب في القبول بنوع معين من أنواع التعليم، وما هي القدرات والاستعدادات التي تتوافر لديه (سعيد إسماعيل على ،١٩٩٩م: ٢٤٦).

وفي ضوء ما تقدم من عرض لأهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في المجتمع المصري، يتضح أن كلًا من المعلم والمتعلم والأسرة والمدرسة، جميعهم مسئولون عن انتشار تلك الظاهرة وتفشيها بدرجة كبيرة في المجتمع.

كما تكمن خطورة ظاهرة الدروس الخصوصية في آثارها السلبية على التلميذ وعلى المجتمع ككل، رغم أنها قد تفيد التلاميذ الذين يعانون من مشاكل في التحصيل الدراسي،

وأصحاب الأسر الذين يكونون منشغلين في أعمالهم، مما يعوقهم عن الاعتناء بأبنائهم، ومن أهم آثارها السلبية على الفرد والنظام التعليمي والمجتمع ما يلي:

- **إرهاق المعلم بدنيًا وذهنيًا، فلا يستطيع أداء واجباته المهنية في المدرسة بالجهد المطلوب، بل يدخره للدروس الخصوصية التي يؤديها خارج المدرسة، كما تهدر الدروس الخصوصية القيم المهنية للمعلم؛ فيُهمل في عمله التعليمي بالمدرسة، ولا يؤدى واجباته المهنية، ولا يشرح الدروس في المدرسة بأمانة مهنية، مما يعد إهمالًا في العمل وتقاعسًا عن أداء الواجبات المهنية على الوجه الأكمل، إضافة إلى إهدار القواعد الأخلاقية للمعلم؛ لعدم متابعته لطلابه علميًا بالمدرسة وعدم توجيههم بإخلاص، إلي جانب وجود علاقات سيئة بين المعلمين (محمد توفيق سلام،٢٠٠٢م: ٩٢).**
- **تُقدّم للمتعلم خبرات جاهزة دون أن يبذل في سبيل استيعابها الجهد المفروض، فيتبارى المعلمون الخصوصيون في عرض الخبرة التعليمية أمام تلاميذهم في أبسط وأسهل صورة ممكنة لا تكلفه المشقة، مما يثير في المتعلم عدم الرغبة في بذل الجهد، ويتكرار شرح الدروس الخصوصية وتكرار شعور المتعلم بالراحة يحدث ما يمكن أن نطلق عليه الإدمان على الأسلوب السهل في تحصيل الخبرات التعليمية (أحمد سعد جلال،٢٠٠٦م: ٧٢٢- ٧٢٣).**
- **اعتماد التلاميذ على غيرهم، وعدم تكيفهم مع الجو المدرسي، وفقدان الاعتماد على النفس، وغرس روح الإتكالية والهروب من حل المشكلات، إضافة إلي تأثيرها في احترام الطلاب للنظام المدرسي؛ مثل الغياب لأتفه الأسباب، والانصراف عن الشرح أثناء الحصة، وسوء التفاعل مع الزملاء وإثارة المشكلات معهم، وكثرة التأخر عن الحصص، وكثرة الاستئذان للخروج من الصف، وقلة إنجازات التدريبات الصفية (عزيزة عبدالله طيب، ٢٠٠٨م: ٧- ٨).**
- **هبوط سمعة النظام التعليمي وتفكك الصلة بين مكونات النظام التعليمي المتمثل في المعلم والمتعلم، بالإضافة إلى فشل نظام الامتحانات، واهتزاز الانضباط المدرسي بسبب اهتزاز صورة المعلم في نفوس التلاميذ والذى يجب أن يكون قدوة لهم، كما أن المعلم الخصوصي قد يعمد إلى إفشاء سرية الامتحانات لجذب الطلاب إليه، فيخالف**

بذلك الأمانة العلمية، بالإضافة إلى انخفاض الجهد الذى يبذله المعلم خلال اليوم الدراسي؛ ليصرف جهده وعطائه إلى الدروس الخصوصية مما يؤثر ذلك سلبيًا على المدرسة والمنظومة التعليمية بأكملها (أحمد سعد جلال،٢٠٠٦م: ٧٢٤، ٧٢٨).

- إحداث تصدع في إرساء العدالة التعليمية وتكافؤ الفرص في القبول بالجامعات؛ حيث إن المقبولين فيها ليسوا بالضرورة من أكفأ القدرات أو أنسب المواهب لمتابعة التعليم في الجامعة، ولكن يرتبط القبول بالجامعات بالقدرة المالية للأسر التي تقوم بالإنفاق على الدروس الخصوصية، مما يؤدى إلى تشويه مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية القائم على معيار القدرات العقلية والإمكانات الذهنية والشخصية دون طغيان القدرات والإمكانات المالية، ولكن الدروس الخصوصية تهدم الوظائف الفكرية والتربوية والاجتماعية التي يمكن أن يُحدثها التعليم لدى الطلاب، حيث جعلت فرص التعليم تتحدد بالقدرات المالية دون القدرات العقلية والمعرفية والشخصية (حامد عمار،١٩٩٧م: ١٠٦- ١٠٨)، إضافة إلى أنها تحول دون الاستفادة الكاملة من مجانية التعليم، حيث أصبحت الدروس الخصوصية ظاهرة عامة لا غني عنها في التعليم المصري (فيصل الراوي رفاعي طايع،١٩٨٨م: ١٢٥).

وفي ضوء ما تقدم من عرض لأهم الآثار السلبية المترتبة علي انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في المجتمع المصري، يتضح التأثير الكبير لهذه الظاهرة على المجتمع الذى يتخرج له موارد بشرية غير مؤهلة مما يؤدي إلى توقف عجلة التنمية وانتشار البطالة بين الخريجين، لأن الدروس الخصوصية تنتج أفردًا تقليدين وغير مبدعين أو مبتكرين، وهو ما جعل ظاهرة الدروس الخصوصية من أخطر التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر، وخاصة في ظل تحمل كثير من الأسر مبالغ شهرية تمثل جزء كبير من دخلها، ولا يقدر علي تحمله الغالبية العظمى من أصحاب الدخول المحدودة، الأمر الذى يُخل بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

ثانيًا : التحديات الاجتماعية

هناك العديد من التحديات الاجتماعية التي تواجه عملية إتاحة مجانية التعليم في مصر، ومن أبرز هذه التحديات الطلب الاجتماعي المتزايد علي التعليم، والزيادة السكانية الهائلة.

فمع ظهور الثورة الصناعية ترتب علي ذلك قيام نظام التعليم العام المجاني، والذي أدي إلي زيادة الطلب الاجتماعي علي التعليم؛ وذلك لاعتماد الأفراد عليه كوسيلة لحراكها الاجتماعي والاقتصادي، فحدث التوسع الكمي استجابة لزيادة الطلب علي التعليم، إلا أن زيادة كلفة التعليم الرسمي وخاصة في الدول النامية ذات الموارد المحدودة، وتزايد الطلب علي الخدمات التعليمية والزيادة المستمرة في أعداد السكان، كل هذا جعل التوسع في التعليم توسعًا كميًا؛ لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وللأسف الشديد لم يصحب ذلك توسع كيفي يضمن الجودة النوعية في العملية التعليمية، ويؤدي إلي رفع مستوي النظام التعليمي وزيادة كفاءته وتحسين مخرجاته (أحمد فتحي سرور، ١٩٨٩م: ١١٨).

وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات التي أُجريت في جنوب أفريقيا، حيث أشارت إلى أن توفير التعليم الأساسي هو الطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق الإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري، فعلي الرغم من أن البلاد تحتضن المبادئ التوجيهية لإعلان التعليم للجميع فإن توفير التعليم الأساسي للأطفال الحاليين في سن الدراسة وبالنسبة للبالغين الذين حُرموا من الفرصة خلال حقبة الفصل العنصري ظل غير مُحقق، واستمرت الفجوة في التعليم الأساسي بالرغم من التحسينات الملحوظة في قطاع التعليم في جنوب أفريقيا (Chijioke J. Evoh, Noxolo Mafu, 2007: 427-451).

حيث أن الطلب الاجتماعي علي التعليم- بما يتضمنه من قوي مختلفة – قد تسبب في فيضان التدفق الطلابي في جميع مراحل التعليم، ومن ثمّ ازدحمت المدارس والجامعات بأعداد كبيرة من الطلاب، وقد حدث ذلك في ذات الوقت الذي تعجز فيه ميزانية التعليم عن الوفاء بمتطلبات العملية التعليمية بما يسمح بسيرها في الاتجاه السليم، كما تضاعف الطلب الاجتماعي علي التعليم بعد رفع القيود المالية عن الالتحاق بالتعليم، وهذا التضاعف شكل عبئاً علي مقومات العمل التعليمي من فصول ومعلمين وأجهزة وكتب وملاعب وغيرها، وبالتالي فإن مؤسسات التعليم لابد أن يكون لها حد معين يمكن عنده أن تتحمل التزايد في أعداد المقبولين دون أن تتأثر كفايتها الإنتاجية؛ لأن أي زيادة بعد هذا الحد تؤدى إلى انخفاض وتدهور في الكفاية، الأمر الذي ترتب عليه وجود اتجاه معارض لمجانية التعليم في مصر (مهني محمد إبراهيم، ١٩٨٧م: ٩٩٢،٩٩٥).

ووفقًا لذلك، يتضح أن زيادة الطلب الاجتماعي علي التعليم نتج عنها عجز في ميزانية التعليم، أدى إلى عدم قدرتها علي الوفاء بالمتطلبات اللازمة لضمان جودة العملية التعليمية في كافة جوانبها، وتحسين مخرجاتها.

وهو ما أشارت إليه إحدى الدراسات، حيث ذكرت أن التعليم قبل سياسة الانفتاح والخصخصة كان يُمثل مصعدًا اجتماعيًا يتيح لأبناء الكثيرين من أبناء المجتمع الحصول علي وظائف وأماكن مرموقة في الدولة تبعًا لما يملكون من قدرات ومهارات تؤهلهم لذلك، أما في فترة الانفتاح فتتاح لأبناء القادرين ماديًا العديد من الوسائل والسُبل التي تجعلهم متميزين في مكانتهم، وبذلك وضعت العقبات أمام الطبقات الفقيرة لتخطي الخط البياني للفقر، وهو ما جعل المجتمع المصري في فترة الانفتاح والخصخصة يتسم بوجود شرائح مختلفة تتلقي كل شريحة نوع التعليم الذى يتفق مع القدرة المالية، مما أوجد الكثير من التباين والاختلاف في الاتجاهات والميول والثقافة بناءً علي الأساس المادي (عبدالمعين سعدالدين هندي، ٢٠٠٤م: ٢٧٤).

هذا بالإضافة إلى الزيادة السكانية الهائلة، والتي أدت إلى تكدس الفصول بأعداد يصعب التعامل معها، فضلًا عن تعليمهم؛ فما زال المعلم يُجاهد مع هذا الوضع شديد الصعوبة، والأمر المدهش هو أن المسئولين عن هذا التعليم تتجاهلون هذا السياق تمامًا، ولا يكفون عن مقارنة التعليم في مصر بالتعليم في دول العالم، بدلًا من الأخذ في الاعتبار السياقات الاقتصادية والاجتماعية والإمكانات والأعداد، والنسبة بين أعداد الطلاب لأعداد المعلمين(مدحت أحمد النمر، هالة محمد طليمات، ٢٠١٨م: ١٤).

وهو ما توصلت إليه إحدى الدراسات، حيث أكدت أن المشكلة السكانية، وتدني المستوي الاقتصادي، وانتشار الدروس الخصوصية من العناصر الأساسية التي كانت مجالًا خصبًا للتسرب من التعليم الأساسي وتفاقم ظاهرة الأمية بين المتعلمين (ناجي القطب الكنيسي، رضا محمود داود، ٢٠١٢م: ٤٩٢)، فرغم التحاقهم لفترة من التعليم إلا أنهم لم يتمكنوا من مهارات القراءة والكتابة بالشكل المطلوب.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن الطلب الاجتماعي المتزايد علي التعليم، والزيادة السكانية الهائلة تعد من أبرز التحديات الاجتماعية التي تُواجه تفعيل المجانية في التعليم المصري بالشكل المنشود، حيث شكل ذلك عبئاً علي مقومات العمل التعليمي من فصول ومعلمين

وأجهزة وكتب وملاعب وغيرها، فأصبحت المؤسسات التعليمية غير قادرة علي تحمل التزايد في أعداد المقبولين دون تأثر كفايتها الإنتاجية، نتيجة لتكدس الفصول وزيادة كثافتها وعدم وجود تناسب بين أعداد الطلاب وأعداد المعلمين.

ثالثاً : التحديات التربوية

هناك العديد من التحديات التربوية التي تواجه عملية إتاحة مجانية التعليم في مصر، ومن أبرز هذه التحديات ظاهرة الرسوب، والتسرب من التعليم الأساسي.

وتُعد ظاهرة الرسوب والتسرب، من أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية، وتمثل أحد جوانب الهدر التعليمي، نتيجة لما تؤدى إليه من هدر في الموارد البشرية، والموارد المالية والمادية المخصصة لعملية التعليم، حيث يُعانى المجتمع المصري من ظاهرة رسوب وتسرب التلاميذ من مرحلة التعليم الأساسي بشكل كبير كل عام، مما يدل على تدهور أوضاع العملية التعليمية، وعدم جدوى الإصلاحات التي تحدث في التعليم خلال تلك السنوات.

وقد أولت معظم الحكومات المتتالية في مصر اهتمامًا كبيرًا منذ سنوات عديدة، وحاولت بطرق كثيرة علاج ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي، بدءًا من جعل مرحلة التعليم الأساسي تشتمل علي مرحلتين الابتدائية ثم الإعدادية، وتوفير التعليم المجاني بشكل شبه واضح في هذه المرحلة، إلا أنه ما زالت هناك أعداد تم التحاقهم ثم تسربهم مرة ثانية، وأعداد لم يتم التحاقهم بالمدرسة نهائيًا (ناجي القطب الكنيسي، رضا محمود داود،٢٠١١م: ٤٦٩).

لذا تُعد ظاهرة التسرب الدراسي والرسوب صورة من صور الهدر التربوي، والتي لها الكثير من التأثيرات السلبية مثل تفاقم مشكلة الأمية والبطالة، وبالتالي ضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع؛ حيث يؤدى التسرب إلى حدوث فاقد في التعليم يترتب عليه ارتفاع في تكلفة التعليم بالنسبة للطالب أو المؤسسة التعليمية التي ينتمى إليها، وهو ما يؤدى أيضًا إلى التقليل من العائد الاقتصادي المتوقع من التعليم بما يسببه من فاقد كمي وكيفي، فضلًا عن التأثير السلبي على جودة العملية التعليمية والكفاية الداخلية للمؤسسات التعليمية، إضافة إلي التأثير مخرجات العملية التعليمية (أحمد عبد الفتاح الزكى، محمد محمود خطاب، ٢٠١١م: ٧٣٦).

ووفقًا لذلك يتضح أن الطلاب الراسبين والمتسربين من التعليم يؤدون إلى زيادة عبء نفقاتهم علي كاهل الدولة، لأن أسمائهم تظل في قيد السجلات المدرسية، الأمر الذى يُزيد من

عبء تحمل الدولة لنفقاتهم وتوفير التعليم المجاني لهم رغم عدم استفادتهم منه لرسوبهم وتسربهم من التعليم وعدم إتمام مراحلهم التعليمية.

وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى الرسوب والتسرب من التعليم، ومن أهمها عدم وجود الدافع لدى الطالب للحصول على الكفاءة والتفوق، وانخفاض مستوى ذكاء الطالب، أو كراهية مادة دراسية معينة أو معلم ما، والعقاب المستمر من قِبل المدرسة، وانخفاض المستوى الثقافي والاقتصادي للأسرة، وسوء العلاقات الأسرية، والارتباط برفاق السوء، وغيرها من الأسباب التي ينتج عنها رسوب وتسرب أعداد كبيرة من التلاميذ عن المدرسة (مجدى إبراهيم محمد إبراهيم ، ٢٠١٤م: ١٤-١٦).

وهو ما توصلت إليه إحدى الدراسات، والتي أكدت أن احتمالات التسرب المدرسي تزداد بشكل كبير مع طلاق الوالدين، والعلاقات مع الأصدقاء، والالتحاق بالمدرسة في وقت متأخر، والرسوب وتكرار الصف الدراسي وعدم القدرة علي الإنجاز الأكاديمي في الصف (Fata No, Kyoko Taniguchi, Yukiko Hirakawa, 2016: 215-224) .

هذا بالإضافة إلي مجموعة أخري من الأسباب المسئولة عن تزايد أعداد المتسربين والراسبين من أهمها :

- العادات والتقاليد السلبية، حيث يُشجع الطلاب وخاصة الفتيات على عدم استكمال تعلمهن فلا يزال كثير من الناس يشعروا بالخزي عند ذهاب بناتهم إلى المدرسة، لأن ذلك يؤدى إلى اختلاطها بالذكور، بالإضافة إلى تمركز الشعور بدونية الأنثى في اللاشعور المتوارث، وكل ذلك يتناقض تمامًا مع التعاليم الإسلامية (محمد قاسم على، ٢٠١١م: ١١٥).
- المشكلات التي تتعلق بالمناهج الدراسية حيث إنها تعانى من جمود المحتوى الدراسي، بالإضافة إلى التركيز على الجوانب النظرية دون التطبيقية، وتعود بعض العوامل أيضًا إلى مشكلات مرتبطة بالمعلمين؛ حيث يعانى كثيرًا من المعلمين من ضعف قدراتهم المهنية والعلمية، هذا بالإضافة إلى تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمعلمين، واستخدام طرق التدريس التقليدية التي تعتمد على الحفظ والتلقين، والمناخ المدرسي غير الملائم .
- أن الأسرة قد تدفع الأبناء لترك الدراسة والانقطاع عنها، حتى يلتحق الأبناء بعمل ما للحصول على أجر يساعد في تحسين دخل الأسرة، أو أن الأسرة تعانى من دخل

منخفض فلا تستطيع الوفاء باحتياجات الطالب المدرسية من مصروفات المدرسة والدروس الخصوصية وشراء الكتب الخارجية، ومصروفات الطالب، مما يجعلها تحجم الطالب عن الذهاب إلى المدرسة، فيسبب ذلك رسوب الطلاب الذى يتبعه تسربهم من الدراسة .

- تدنى التحصيل الدراسي، وعدم اهتمام الطلبة بالدراسة، وضعف القدرة على الاستيعاب، والشعور بعدم جدوى التعليم، والشعور بالإحباط واليأس (منى إبراهيم قرشي، ٢٠٠٨م: ٢٥، ٣٢).
- الحالة الصحية لبعض التلاميذ، فالأمراض المزمنة التي يصاب بها البعض أو الأمراض النفسية أو عدم التوافق الاجتماعي من الأسباب التي تدفع التلاميذ إلى ترك المدرسة (عبد الرؤوف الضبع، ٢٠٠٣م: ١٣٤).

كما توصلت إحدى الدراسات إلي أن من أهم أسباب التسرب من التعليم الأساسي قلة الدخل مع ضعف المستوي الاقتصادي الذي أدي بمعظم الأسر إلي الدفع بأبنائها إلى سوق العمل في سن مبكرة بحثًا عن زيادة الدخل ومساعدة الأسرة في تحمل تكاليف المعيشة، وفقدان الأسر لقيمة التعليم بعد انخفاض فرص العمل المتوافرة للمتعلمين وعدم احتياج سوق العمل إليهم، وجهل الوالدين في بعض الأحيان، وغياب متابعة بعض الأسر لأبنائها(ناجي القطب الكنيسي، رضا محمود داود،٢٠١١م: ٤٨٩-٤٩٠).

وفي ضوء ما تقدم من عرض لأهم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى زيادة أعداد المتسربين والراسبين من التعليم بمرحلة التعليم الأساسي في المجتمع المصري، يتضح أن هناك العديد من الأسباب والعوامل سواء الاجتماعية أو الشخصية أو الاقتصادية أو التربوية وراء تزايد حجم هذه الظاهرة في المجتمع.

كما تكمن خطورة ظاهرة الرسوب والتسرب من التعليم في آثارها السلبية متعددة الجوانب، والتي من أهمها ما يلي (فوزى أحمد سمارة، ٢٠٠٧م: ١١٨-١٢٠):

- شعور الطالب بمرارة الفشل خاصة عندما يلقي المعاملة السيئة، أو نظرة الازدراء من والديه ومعلميه وزملائه، كما أن الطالب يضطر لمفارقة أصحابه وزملائه، وإقامة علاقات جديدة مع طلاب جدد أقل منه سنًا، وقد لا يستطيع الطالب الذى يعيد صفة

التكيف مع المجتمع الجديد مما يدفعه لإظهار السلوك العدواني ومشاعر الكراهية تجاه زملائه الجدد والمدرسة والمعلم.

- **ترك المدرسة قبل استكمال المهارات الأساسية في القراءة والكتابة، والاتجاه للعمل مما يؤدى إلى ظهور الأمية من جديد، كما أن الرسوب بالنسبة للبنت قد يدفع أهلها إلى الإسراع في تزويجها، وتكوين أسرة فلا تكون واعية ثقافيًا أو اجتماعيًا أو صحيًا، إضافة إلي زيادة نسب الانحراف الاجتماعي والخلقي في المجتمع.**
- **تكليف الدولة نفقات باهظة من أجل إعداد النشء للحياة، فالرسوب يمثل هدرًا اقتصاديًا لهذه النفقات وإضاعتها بلا جدوى، وقد تتكون لدى آباء الطلبة الراسبين مظاهر كره، أو موقف سلبي من المدارس الحكومية، مما يدفعهم إلى إرسال أولادهم إلى المدارس الخاصة، وهذا يكلفهم مبالغ إضافية تعد هدرًا للاقتصاد، كما أن الطالب الذى يعيد صفه، ويتوجه للعمل، قبل أن يتمكن من امتلاك المهارات الكافية والخبرة فيدخل سوق العمل عمالة ينقصها التدريب والخبرة، وهذا يؤثر على الإنتاج الاقتصادي وكذلك على دخل الأسرة.**
- **الهدر في التعليم، وضياع الجهود المبذولة في العملية التعليمية سواء أكانت تلك الجهود مادية أم مالية أم بشرية، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية السلبية على الفرد والمجتمع، فعلاوة على ما سبق يزيد التسرب والرسوب من نسبة الأمية في مصر، مما يستلزم ضرورة دراسة تلك الظاهرة، وتوجيه الأنظار لمواجهتها وعلاجها.**

وفي ضوء ما تقدم من عرض لأهم الآثار السلبية المترتبة علي انتشار ظاهرة الرسوب والتسرب من التعليم في المجتمع المصري، يتضح التأثير الكبير لهذه الظاهرة على المجتمع من خلال الهدر الكبير في التعليم إلي جانب تكليف الدولة نفقات باهظة من أجل إعدادهم للحياة وهو ما يمثل هدر اقتصادي للدولة لضياعه بلا جدوى، إضافة إلي ظهور منبع جديد من الأميين رغم التحاقهم بالتعليم وهو ما يزيد من العبء علي عاتق الدولة في تحمل مسئولية محو أمية المتعلمين الذين تسربوا ورسبوا من التعليم، ومن ثّم يمثل تحدى من أخطر التحديات التربوية التي تحول دون تفعيل المجانية بالشكل المنشود داخل المؤسسات التعليمية بالمجتمع المصري.

خلاصة الإطار النظري والفلسفى للبحث

توصل البحث إلي مجموعة من النتائج، وذلك في ضوء الإطار النظري والفلسفي الذي تناوله البحث، ومن أهم هذه النتائج :

- التعليم في مصر حق لكل مواطن قادر عليه وراغب فيه، وقد كفله الدستور وكفل مجانيته في جميع مراحله لكل مواطنيه بحسب استعداداتهم وقدراتهم، وعلي الدولة أن تتحمل عبء تمويله.
- مجانية التعليم حق من الحقوق التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع المصري، والتي تتطلب منهم ضرورة التمسك بها، وعدم التفريط فيها، والحفاظ عليها.
- مبدأ مجانية التعليم يُعد من الدعائم الرئيسية لديمقراطية التعليم، وحق كفله الدستور لجميع المواطنين بدون تمييز أو تفرقة؛ ليتمتع الجميع بالحق في التعليم.
- اهتمام الدولة والمجتمع المصري بأهمية الحفاظ التعليم المجاني لأبناء الشعب المصري رغم كثرة التحديات التي تحول دون توفيره بشكل صحيح علي أرض الواقع، ويتضح ذلك من خلال نصوص القوانين والدساتير المصرية التي أكدت علي مجانية التعليم.
- تعدد أوجه القصور التي تُواجه نظام التعليم في مصر، والتي لا تحقق الهدف من مجانية التعليم علي النحو المنشود، ومن أهمها ارتفاع تكلفة التعليم، وتعدد أنظمة التعليم، وانتشار الدروس الخصوصية، ارتفاع كثافة الفصول، زيادة معدلات التسرب والرسوب من التعليم الأساسي، وتفاوت نسب الالتحاق بالمدارس العامة، وتحمل الأسر لكثير من نفقات التعليم والأعباء غير المنظورة.
- وجود العديد من التحديات الاقتصادية التي تُواجه عملية إتاحة مجانية التعليم في مصر، ومن أبرزها خصخصة التعليم والاتجاه نحو التعليم الخاص، وأزمة تمويل التعليم، والتصاعد الخطير لظاهرة الدروس الخصوصية.
- وجود العديد من التحديات الاجتماعية التي تُواجه عملية إتاحة مجانية التعليم في مصر، ومن أبرزها زيادة الطلب الاجتماعي علي التعليم، والزيادة السكانية الهائلة.
- وجود العديد من التحديات التربوية التي تُواجه عملية إتاحة مجانية التعليم في مصر، ومن أبرزها انتشار ظاهرة الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي.

- **الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لترجمة المواد التي تضمنها دستور مصر ٢٠١٤م إلى سياسات وتشريعات وخطط تُعزز التعليم المجاني في مصر، وتحافظ عليه، وتوفره لجميع أبناء الشعب المصري، وخاصة في ظل التحديات الكثيرة التي يُواجهها المجتمع المصري.**

الرؤية المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر

منطلقات الرؤية المقترحة:

تستند الرؤية المقترحة علي نتائج الإطار النظري التي توصل إليها البحث، والتي تمثل منطلقات أساسية تنطلق منها الرؤية المقترحة، ومن أهمها ما يلى:

- **أن مبدأ مجانية التعليم في مصر يُعد من الدعائم الرئيسية لديمقراطية التعليم، وحق كفله الدستور لجميع المواطنين بدون تمييز أو تفرقة؛ ليتمتع الجميع بالحق في التعليم، والتي تتطلب منهم ضرورة التمسك بها، وعدم التفريط فيها، والحفاظ عليها.**
- **اهتمام الدولة والمجتمع المصري بأهمية الحفاظ علي التعليم المجاني لأبناء الشعب المصري رغم كثرة التحديات التي تحول دون توفيره بشكل صحيح علي أرض الواقع، ويتضح ذلك من خلال نصوص القوانين والدساتير المصرية التي أكدت علي مجانية التعليم.**
- **تعدد أوجه القصور التي تُواجه نظام التعليم في مصر، والتي لا تحقق الهدف من مجانية التعليم علي النحو المنشود، ومن أهمها ارتفاع تكلفة التعليم، وتعدد أنظمة التعليم، وانتشار الدروس الخصوصية، ارتفاع كثافة الفصول، زيادة معدلات التسرب والرسوب من التعليم الأساسي، وتفاوت نسب الالتحاق بالمدارس العامة، وتحمل الأسر لكثير من نفقات التعليم والأعباء غير المنظورة.**
- **وجود العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تُواجه عملية إتاحة مجانية التعليم في مصر، والتي تتطلب بذل مزيد من الجهود لترجمة المواد التي تضمنها دستور مصر ٢٠١٤م إلى سياسات وتشريعات وخطط تُعزز التعليم المجاني في مصر، وتحافظ عليه، وتوفره لجميع أبناء الشعب**

هدف الرؤية المقترحة:

تسعى الرؤية المقترحة إلي مواجهة التحديات التي تحول دون تفعيل مجانية التعليم في مصر بالشكل المنشود، وذللك من أجل الحفاظ عليها كحق من الحقوق التي كفلها الدستور المصري لأبنائه، وتحقيق العدل الاجتماعي، ودعم ديمقراطية التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، إلى جانب سد الفجوة الاقتصادية والثقافية بين المواطنين في مختلف البيئات بالمجتمع المصري.

وتري الباحثة أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال تثبيت مبدأ التكامل الاجتماعي في المجتمع المصري، والذى يُبني علي الضرورات والاحتياجات اللازمة لكل مجتمع وخاصة في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ؛ لتحقيق التنمية المستدامة ، باعتباره قوة فاعلة وعلامة فارقة في بناء المجتمعات بطريقة عصرية.

حيث يقوم هذا المبدأ علي تحقيق الترابط بين أجزاء النسق الاجتماعي المختلفة، وذلك بهدف الحصول علي كيان كلي موحد يتمتع بالتكامل الاجتماعي، ولا يُعاني من المشكلات، وهذا لن يتحقق إلا من خلال التكاتف والترابط والتنظيم بين كافة المؤسسات الموجودة في المجتمع المصري، من أجل تكوين مجتمع منظم يُمارس فيه الأفراد نشاطاتهم المختلفة بأعلى درجة من التكيف والتوافق فيما بينهم بعيدًا عن الصراع والنزاع.

أهم ملامح الرؤية المقترحة:

في ضوء ما تناوله الإطار النظري للبحث حول موقع مجانية التعليم في القوانين والدساتير المصرية، إضافة إلي عرض أبرز التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر، والمنطلقات التي تم عرضها عن تلك الرؤية، يمكن مواجهة التحديات التي تحول دون تفعيل مجانية التعليم في المجتمع المصري علي النحو المنشود من خلال مجموعة من المقترحات، وعليه تتضح ملامح هذه الرؤية فيما يلي:

- **أولًا : الرؤية المقترحة لمواجهة التحديات الاقتصادية**

تم الاستعانة ببعض الدراسات (أحمد عبدالعليم: ٢٠٠٩م، عبد المعين: ٢٠٠٤م، خلف البحيري: ٢٠٠٣م) عند وضع بعض عناصر ملامح الرؤية التي يمكن من خلالها التغلب علي التحديات الاقتصادية التي تحول دون تفعيل مجانية التعليم في مصر، ومن أهمها ما يلي:

١- اتخاذ الدولة الاجراءات المناسبة، والتي تضمن تلقي كافة المتعلمين- في كافة أنواع المدارس – نفس المستوي من التعليم بما في ذلك التماثل في الأبنية المدرسية والوسائل والأدوات التعليمية ومستوي التدريس والخدمات الموازية.

٢- ترسيخ مجانية التعليم باعتبارها حق أصيل لكل أبناء الوطن دون تمييز، وذلك من خلال بذل جهود تطوعية ممتازة قادرة علي تحقيق أعلي درجة من درجات الإنفاق علي التعليم، وذلك في إطار تشاركي يهدف الصالح العام، ويدعم العدالة في التعليم بكل صورها.

٣- فرض ضوابط صارمة من قِبل الدولة علي مشاركة القطاع الخاص في التعليم للتحقق من عدم إعطاء الأولوية للربح علي حساب جودة الخدمة التعليمية المقدمة.

٤- توفير النسبة المالية المخصصة للتعليم من إجمالي الناتج القومي، وتطبيقها علي أرض الواقع بالنسبة المقررة التي جاءت في الدستور، وذلك لضمان الجودة النوعية للتعليم، ولمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد عليه، والتكلفة المتزايدة للتعليم .

٥- تحسين الأوضاع المادية للمعلم، بما يتناسب مع التغيرات المعاصرة ويحقق له حياة كريمة ويضمن له مكانته اللائقة بالمدرسة والمجتمع، وفرض احترامه علي التلاميذ واستعادة مكانته، وتوفير كل ما يلزمه من إمكانات وتجهيزات للارتقاء بالعملية التعليمية، والقضاء علي ظاهرة الدروس الخصوصية.

٦- استخدام فكرة السندات التعليمية، لضمان وصول الدعم الحكومي إلي مستحقيه، وذلك بتجريب استخدام هذه الفكرة في توزيع ميزانية التعليم المدرسي، وذلك لضبط الإنفاق علي التعليم وترشيد المجانية، وضمان حق الفقراء في التعليم.

٧- تحديد نسبة من الرسوم والمصروفات الخاصة بالتعليم الخاص تحت مسمي مساهمة التعليم الخاص في التعليم الحكومي علي أن يُحدد أوجه إنفاقها، وتكون معروفة ومعلنة ويتابعها التعليم الخاص؛ لتخفيف العبء عن كاهل الدولة وتحسين العملية التربوية، وإيجاد نوع من التكامل والتآخي بين التعليم الخاص والتعليم الحكومي.

٨- الرجوع إلي نظام مجموعات التقوية التي كانت تتم بالمدارس، وكان لا يلتحق بها إلا الطالب الذي يشعر أنه بحاجة بالفعل إلي دروس تقوية في مادة بعينها.

- **ثانيًا : الرؤية المقترحة لمواجهة التحديات الاجتماعية**

تم الاستعانة ببعض الدراسات (علي صالح جوهر وميادة فوزي الباسل: ٢٠١٥م، أحمد فتحي سرور: ١٩٨٩م) عند وضع بعض عناصر الرؤية التي يمكن من خلالها التغلب علي التحديات الاجتماعية التي تحول دون تفعيل مجانية التعليم في مصر ومن أهمها ما يلي:

١- التزام الحكومة المصرية بتوفير التعليم الابتدائي المجاني للجميع، وذلك من خلال التوسع في نطاق هذا التعليم؛ ليشمل سكان المناطق الفقيرة والفئات المهمشة بالمجتمع المصري.

٢- حماية ودعم المكتسبات الاشتراكية التي ينص عليها دستور مصر، ومن ضمنها حق التعليم المجاني، مع العمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية أمام كافة أبناء المجتمع المصري وطوائفه دون تمييز أو محاباة أو مجاملة.

٣- الالتزام بالكثافة المقررة للفصول بما يتناسب مع حجم الفصل المدرسي، والعمل علي زيادة أعداد الفصول حتي يتمكن المعلم من القيام بدوره علي الوجه المطلوب.

٤- تشجيع الجهود الأهلية للمواطنين، وخاصة المتبرعين من رجال الأعمال من اجل إقامة المباني التعليمية، وخاصة في المناطق الفقيرة والكثر احتياجًا في المجتمع المصري.

٥- اتخاذ وقفة جادة وحازمة من قِبل المؤسسات المعنية عن التعليم لكي تصبح المجانية ضمانًا لوصول الحق في التعليم الحقيقي عالي الجودة والتميز لكافة أبناء الشعب المصري دون تمييز أو تمايز على الأساس الطبقي.

٦- تعزيز الدور الوطني الداعم لعدالة التعليم ومجانيته، وذلك من خلال التمسك بنص الدستور الداعم للمجانية، والمحاسبة والمساءلة لكل من يتلاعبون بمفهوم العدالة والمجانية.

٧- إنشاء مجلس قومي لمجانية التعليم يتولى الإشراف المباشر على هذا الجانب، والتأكد من سياسات المجانية التي أقرتها الدولة وفقًا للدستور.

- **ثالثًا : الرؤية المقترحة لمواجهة التحديات التربوية**

تم الاستعانة ببعض الدراسات (علي صالح جوهر وميادة فوزي الباسل ٢٠١٥م، مهني محمد إبراهيم ١٩٨٧م) عند وضع ملامح الرؤية التي يمكن من خلالها التغلب علي التحديات التربوية التي تحول دون تفعيل مجانية التعليم في مصر ومن أهمها ما يلي:

١- التركيز في العملية التعليمية علي الأساليب التي تُشجع المتعلمين علي المشاركة والتعاون أكثر من الأساليب التي تُركز علي التلقين والحفظ، وتنظيم المزيد من الأنشطة الخارجة عن المنهج.

٢- وضع بعض الضمانات والضوابط التي تكفل استخدام المجانية الاستخدام الأمثل، واعتماد معايير لإتاحة التعليم المجاني وتفعيله علي النحو المطلوب في مؤسسات التعليم قبل الجامعي وفق خطط واستراتيجيات يتولى متابعة تنفيذها جهات محايدة حتي يؤتي التعليم المجاني ثماره المنشودة على أرض الواقع.

٣- بناء مناخ تعليمي آمن داعم للمجانية والعدالة من خلال ترسيخ الاهتمام بمجانية التعليم، والحفاظ عليها مهما كانت التحديات والعقبات.

٤- زيادة اهتمام الأسر بمتابعة تحصيل أبنائهم، وبالأخص في المراحل الأولي من الالتحاق بالمدرسة؛ لأنها من أهم مراحل تكوين شخصية المتعلم، وتحفيز مشاركة الآباء في العملية التعليمية.

٥- تعزيز قيمة التعليم واستعادة مكانة المدرسة في المجتمع المصري، حتى يتمكن التلاميذ من استكمال مراحلهم الدراسية بالتعليم الأساسي.

المراجع

أولًا : المراجع العربية

١- إحسان الدمرداش وآخرون، **الديمقراطية والتعليم في مصر**، القاهرة : المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٣م.

٢- أحمد سعد جلال، "واقع الدروس الخصوصية: الدوافع وطرق العلاج: دراسة ميدانية على طلبة دولة الإمارات العربية المتحدة"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، مج(٢)، ع(٦١)، جامعة المنيا، يوليو ٢٠٠٦م.

٣- أحمد عبد الفتاح الزكى، محمد محمود خطاب ، "دور الإدارة المدرسية في مواجهة التسرب الدراسي في المدارس المتوسطة بمحافظة الإحساء"، **مجلة بحوث التربية النوعية**، ع(٢٣)، ج(٢)، كلية التربية النوعية: جامعة المنصورة، أكتوبر ٢٠١١م.

٤- أحمد عبدالرحمن عبداللطيف الجاحد، "التعليم.. والمجانية المفتري عليها"، **أبحاث مؤتمر (نحو مشروع حضاري تربوي لمصر)**، ج(٢)، القاهرة : رابطة التربية الحديثة، أبريل ١٩٨٧م.

٥- أحمد عبدالعليم، "نحو تعليم ديمقراطي: رؤية ثقافية"، **المؤتمر العلمي الرابع- الدولي الأول – بعنوان (التعليم وتحديات المستقبل)**، مج (٢)، جمعية الثقافة من أجل التنمية: جامعة سوهاج، أبريل ٢٠٠٩م.

٦- أحمد فتحي سرور، **تطوير التعليم في مصر (سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه – التعليم قبل الجامعي)**، ط(٢)، القاهرة : مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٩م.

٧- أيمن يسن، **مشاكل الطلاب في التعليم وسبل الخروج من تلك الأزمة**، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

٨- جمهورية مصر العربية، **دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤**، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، يناير ٢٠١٤م.

٩- جمهورية مصر العربية، **قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م**، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨١م.

١٠- حامد عمار، **من مشكلات العملية التعليمية: أهدافًا ومضمونًا وأداءً**، مكتبة الدار العربية للكتاب للطباعة والنشر،١٩٩٧م.

١١- حسان محمد حسان، "رأي في إلغاء مجانية التعليم"، **التربية المعاصرة**، ع(٦)، القاهرة : رابطة التربية الحديثة، فبراير١٩٨٧م.

١٢- خلف محمد البحيري، "العنصر الغائب في حساب تكلفة التعليم قبل الجامعي في مصر"، **المجلة العلمية**، ج(٢)، ع(١)، كلية التربية: جامعة أسيوط، يناير ٢٠٠٣م.

١٣- سعيد إسماعيل على، **دفتر أحوال التعليم**، القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

١٤- سعيد اسماعيل علي، " الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لقضية ترشيد مجانية التعليم الجامعي"، **أبحاث مؤتمر (نحو مشروع حضاري تربوي لمصر) في الفترة من ١١-١٣ أبريل ١٩٨٧م**، ج(١)، القاهرة : تربية عين شمس، أبريل ١٩٨٧م.

١٥- عبد الرؤوف الضبع، **إشكاليات التعليم وقضايا التنمية**، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.

١٦- عبدالفتاح إبراهيم تركي، "تكافؤ الفرص التعليمية"، **مؤتمر رابطة التربية الحديثة بعنوان(الديمقراطية والتعليم في مصر)**، القاهرة: رابطة التربية الحديثة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أبريل ١٩٨٤م.

١٧- عبدالله شلبي، **البدايات: الأصولية الإسلامية في المجتمع المصري (دراسة سوسيولوجية للفكر والممارسة)**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠١٤م.

١٨- عبدالمعين سعدالدين هندي، "علاقة التعليم الخاص بالتعليم الحكومي في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في مصر"، **المجلة العلمية**، مج(٢٠)، ع(٢)، ج(٢)، كلية التربية: جامعة أسيوط، يوليو ٢٠٠٤م.

١٩- عبدالمعين سعدالدين هندي، حامد حمادة أبوجبل، جمال عبداللطيف محمود، "ملامح الحياة في المجتمع المصري منذ عام ١٩٢٣ وحتي عام ١٩٥٢م وأثرها علي التعليم"، **مجلة الثقافة والتنمية**، السنة(١٨)، ع(١٢٠)، القاهرة: جمعية الثقافة من أجل التنمية، سبتمبر ٢٠١٧م.

٢٠- عزيزة عبدالله طيب، "الدروس الخصوصية في المرحلة الثانوية للبنات في مدينة جدة والعوامل التعليمية المؤثرة فيها"، **مجلة العلوم التربوية**، ع(٢)، معهد الدراسات التربوية: جامعة القاهرة، إبريل٢٠٠٨م.

٢١- عصام الدين على حسن هلال، "نحو مفهوم شامل لتكافؤ الفرصة التعليمية في جمهورية مصر العربية"، **مؤتمر رابطة التربية الحديثة بعنوان (الديمقراطية والتعليم في مصر)**، القاهرة: رابطة التربية الحديثة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أبريل ١٩٨٤م.

٢٢- عفاف محمد جايل، "بعض معوقات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة في مصر"، **رسالة ماجستير**، كلية التربية: جامعة سوهاج، ٢٠٠١م.

٢٣- علي صالح جوهر، **انعكاسات التحديات المعاصرة علي التعليم بالوطن العربي**، المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٨م.

٢٤- علي صالح جوهر، ميادة محمد فوزي الباسل، "متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين"، **المؤتمر العلمي التاسع بعنوان(التعليم والعدالة الاجتماعية في الفترة من ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠١٥م**، كلية التربية: جامعة سوهاج، أبريل ٢٠١٥م.

٢٥- عماد صموئيل وهبة، " تصور مستقبلي لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال الشراكة المجتمعية: دراسة ميدانية "، مجلة الثقافة والتنمية، السنة(١٦)، ع(١٠٥)، القاهرة: جمعية الثقافة من أجل التنمية، يونيو ٢٠١٦م.

٢٦- عواطف عبدالرحمن، **مستقبل التعليم الجامعي : رؤية الصحفيين والجمهور الجامعي**، ج(٢)، القاهرة : المنهل للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م.

٢٧- عوض توفيق عوض، نادية جمال الدين، **مائة وستون عامًا من التعليم في مصر- وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٩٨**، ط(٢)، القاهرة : مطابع روز اليوسف، ٢٠٠٢م.

٢٨- فارعة حسن محمد، "مجانية أو لا مجانية"، **التربية المعاصرة**، ع(٦)، القاهرة : رابطة التربية الحديثة، فبراير ١٩٨٧م.

٢٩- فوزى أحمد سمارة، **التفاعل الصفي**، عمان: دار الطريق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

٣٠- فيصل الراوي رفاعي طايع، "المصروفات الإضافية لتلميذ التعليم الأساسي"، **المجلة التربوية**، ج(٣)، كلية التربية: جامعة سوهاج، مارس ١٩٨٨م.

٣١- فيصل الراوي طايع، **السياسة التعليمية (أصولها- وتطبيقاتها)**، كلية التربية : جامعة سوهاج، ٢٠١٨م.

٣٢- كيفين واتكينز وآخرون، **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: السبيل إلى إنصاف المحرومين**، ترجمة سيمون البستاني وآخرون، صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٠م.

٣٣- ماجدة محمد حسن، "علاقة الدروس الخصوصية ببعض المشكلات المدرسية المعاصرة في المرحلة الثانوية : دراسة ميدانية"، **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، مج(١٣)، ع(١)، كلية التربية: جامعة المنيا، يوليو ١٩٩٩م.

٣٤- مجدى إبراهيم محمد إبراهيم، **المدرسة الجاذبة للطالب وكيفية القضاء على ظاهرة الغياب**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠١٤م.

٣٥- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م.

٣٦- محمد إبراهيم إبراهيم المنوفى، "حامد عمار المدرسة التربوية والمشروع الفكري"، **المؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان (حال المعرفة التربوية المعاصرة – مصر أنموذجًا)**، مج(١)، كلية التربية ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: جامعة طنطا، نوفمبر ٢٠١٠م.

٣٧- محمد توفيق سلام، "دراسة ميدانية لظاهرة الدروس الخصوصية بالثانوية العامة في مصر: الأزمة والعلاج"، **مجلة البحوث النفسية والتربوية**، ع(٣)، ٢٠٠٢م.

٣٨- محمد حافظ، " مدخل لفهم مشكلات النسق التعليمي في المجتمع المصري"، **المؤتمر الثاني عشر للإحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والجنائية والسكانية**، القاهرة، مارس ١٩٨٧م.

٣٩- محمد شفيق، **أساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق**، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥م.

٤٠- محمد صديق حمادة سليمان، "فلسفة تكافؤ الفرص التعليمية بين النظرية والواقع – دراسة تحليلية"، **مؤتمر رابطة التربية الحديثة بعنوان (نحو رؤية نقدية للفكر التربوي العربي) في الفترة من ٤-٦ يوليو ١٩٨٩**، مج (١)، القاهرة: رابطة التربية الحديثة، يوليو ١٩٨٩م.

٤١- محمد قاسم على، **التسرب في المدارس الأساسية وعلاقته بخصائص المجتمع وأنشطته**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

٤٢- مدحت أحمد النمر، هالة محمد طليمات، " تطوير التعليم :أخطاء في التشخيص وأوهام في العلاج "، **المؤتمر العلمي العشرون بعنوان (الثقافة البيئية العلمية "آفاق- تحديات")**، القاهرة : الجمعية المصرية للتربية العلمية ، يونيو ٢٠١٨م.

٤٣- مصطفي كمال حلمي، **مجانية التعليم وأبعادها**، القاهرة: وزارة التربية والتعليم(مكتب الوزير)، يوليو ١٩٨٣.

٤٤- منى إبراهيم قرشي، "**التسرب التعليمي**"، القاهرة، مؤسسة طيبة للطباعة والنشر، ٢٠٠٨م.

٤٥- منى البرادعي، **عدم تكافؤ الفرص في التعليم العالي في مصر: المؤشرات والتفسيرات**، فصل مقدم في كتاب: التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟، مصر: مجلس السكان الدولي للنشر والطباعة والتوزيع، ٢٠١٢م.

٤٦- مهني محمد إبراهيم، "مجانية التعليم .. وجهة نظر"، **أبحاث مؤتمر (نحو مشروع حضاري تربوي لمصر) في الفترة من ١١-١٣ أبريل ١٩٨٧م**، ج(٣)، القاهرة : رابطة التربية الحديثة، أبريل ١٩٨٧م.

٤٧- ناجي القطب الكنيسي، رضا محمود داوود، "اتجاهات الأميين نحو التسرب في التعليم الأساسي: دراسة نظرية وميدانية بإحدى قرى محافظة المنوفية"، **المؤتمر السنوي العاشر بعنوان (تعليم الكبار والتنمية المستدامة في الوطن العربي)**، القاهرة: جامعة عين شمس (مركز تعليم الكبار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، أبريل ٢٠١٢م.

٤٨- ويكي مصدر، **دساتير مصر**، تم الدخول بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١م، متاح على :
https://ar.wikisource.org/wiki

٤٩- اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم – المساءلة في مجال التعليم : الوفاء بتعهداتنا، ٢٠١٨م، تم الدخول بتاريخ ٤/١/٢٠١٩م، متاح علي : https:// books.google.com.eg

ثانياً : المراجع الأجنبية

1- Agzam A. Valeev, Liliya A. Valeeva : "Free Education :Pro and Contra", **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, Vol. (131), Kazan(Volga region):Federal University, 2014, pp.66-69, Available online at www.sciencedirect.com.
2- Alimorad Ahmadi, Susan Laeib : " Public education: compulsory and free? A paradox", **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, Vol. (47), English Foreign Languages Language Dept.(Kermanshah Branch) : Islamic Azad University, 2012 ,pp. 868-873.
3- Chijioke J. Evoh, , Noxolo Mafu : How "Basic" is Basic Education?: Restructuring Basic Education in Post-Apartheid South Africa within the Context of EFA, in David P. Baker, Alexander W. Wiseman (ed.) Education for All (International Perspectives on Education and Society, Vol. (8), Emerald Group Publishing Limited, 2007, pp.427 – 451.
4- Clark, E. M. : **Puplic-Private Partnerships**, Seton Hall University, 2014.
5- Donald R. Baum, Rachel Cooper, Oni Lusk-Stover : " Regulating market entry of low-cost private schools in Sub-Saharan Africa: Towards a theory of private education regulation", **International Journal of Educational Development**, Vol. (60), 2018, pp. 100-112.
6- Fata No, Kyoko Taniguchi, Yukiko Hirakawa : "School dropout at the basic education level in rural Cambodia: Identifying its causes through longitudinal survival analysis, **International Journal of Educational Development**, Vol. (49), 2016, pp. 215-224.
7- Karin Guilla , Katrin Lintorf : " Private tutoring when stakes are high: Insights from the transition from primary to secondary school in Germany", **International Journal of Educational Development**, Vol. (65), Leibniz Institute for Science and Mathematics Education : Kiel University, 2019, pp. 172-182.
8- Muedini, Fait Atli : "Human rights and primary education: The impact and benefits of ensuring free universal schooling for children", **Ph.D**, State University of New York at Buffalo, ProQuest Dissertations Publishing, 2010, pp.22-23.
9- Ruchira Bhattacharya : " Comparative analysis of the extent of free education and average private expenditure on education in India", **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, Vol. (37), Centre for the Study of Regional Development: Jawaharlal Nehru University(New Delhi), 2012, pp. 277 – 295.
10- Sharmila Gamlath: " "Freeing" free education in SriLanka ", **Asian Education and Development Studies**, Vol. (2), Issue (1), 2013, pp.34-52.